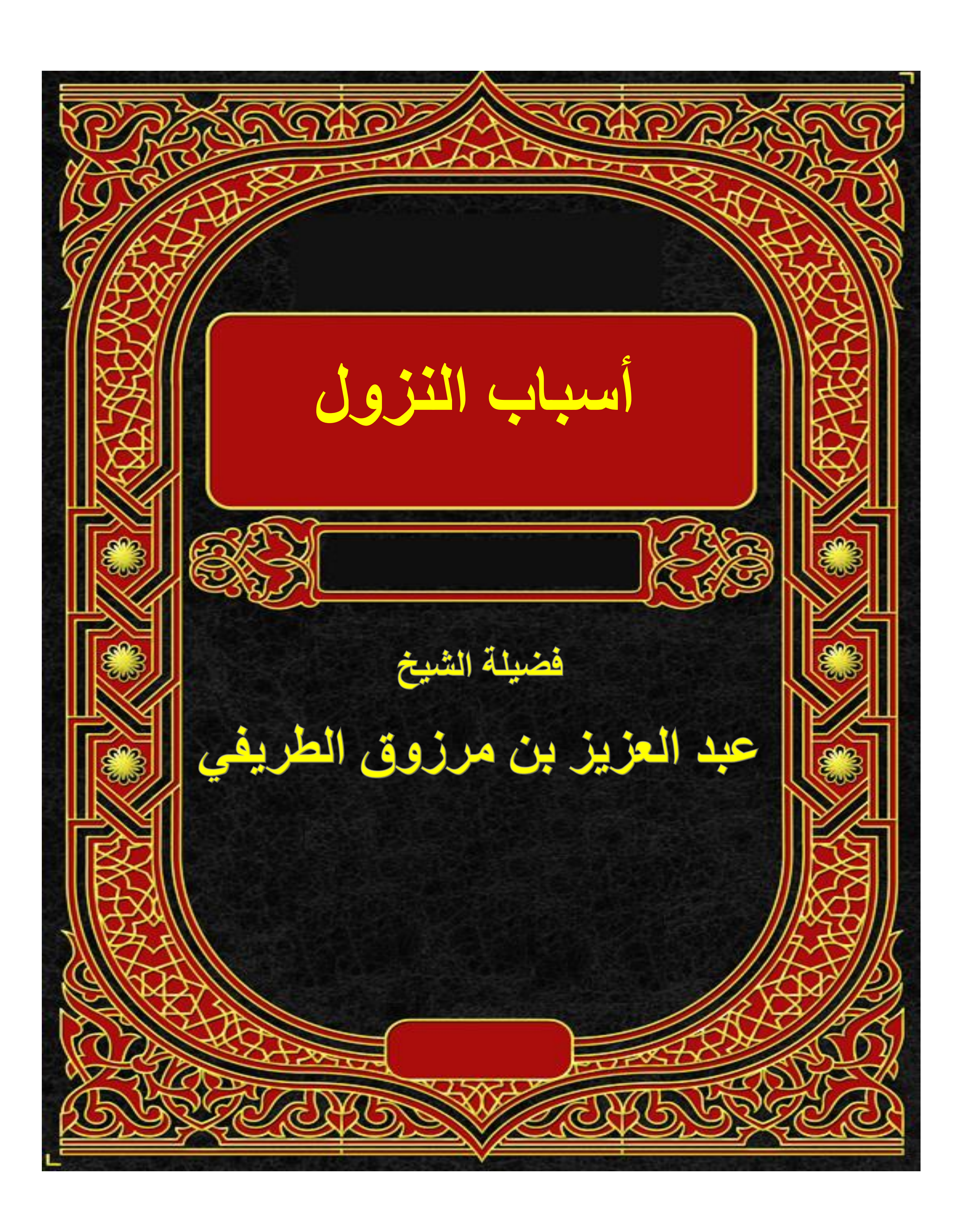

أسباب النزول
فضيلة الشيخ
عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

تفريغ الدرس الأول

قال عمر ﷺ لابن عباس: لماذا تختلف الأمة وكتابها واحد وربها واحد فقال ابن عباس: إن القرآن نزل إلينا ونحن نعلم فيما نزل، وإنه سيأتي أقوام يقرءون القرآن ولا يعلمون فيما نزل فيختلفون. فمعرفة سبب النزول من أسباب الاتفاق وعدم وقوع الشر، ومعين على فهم المعنى المراد، وأسباب النزول نوعان: عامة، كنزول آية الخمر، وخاصة نزلت لسبب معين.

أهمية معرفة سبب النزول

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, أما بعد:

فقد جعل الله جل وعلا كتابه العظيم هداية ونوراً ورشاداً ودلالة لمن أراد الحق والخير والهدى وطلب ذلك, وجعله الله سبحانه وتعالى غواية لمن أراد الغواية والزيغ, وذلك أن الله جل وعلا جعل من كتابه المحكم البين, وجعل منه المتشابه, قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [آل عمران:7], يعني: أصله وقلبه ومجموعه, ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران:7] .

فبين الله سبحانه وتعالى أن القرآن الأصل فيه أنه هداية, وهذا هو المقصود من تنزيله, ويكون غواية لمن أراد الغواية ممن يلتمس المتشابهات لإضلال نفسه وإضلال الأمة, وقد جعل سبحانه وتعالى أفضل الأعمال هو تعلم القرآن, فقد جاء في الصحيح من حديث أبي عبد الرحمن عن عثمان بن عفان عليه رضوان الله تعالى أن رسول الله ﷺ قال: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) .

وجعل الله جل وعلا كلامه أفضل الكلام على الإطلاق, وخصه بجملة من الخصائص, ومن ذلك أن الحسنة لمن قرأ كلام الله بعشر أمثالها, كما قال النبي ﷺ فيما رواه عبد الله بن مسعود وغيره: (لا أقول: الم حرف, ولكن ألف حرف, ولام حرف, وميم حرف, الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والله يضاعف لمن يشاء) . والله سبحانه وتعالى يوفق من علم التفسير والتأويل إلى مواضع الخير ومراتب الرحمة, فيعرف المواضع التي تكون فيها الفرقة والخلاف شراً, والمواضع التي يكون فيها الخلاف رحمة وسعة.

وقاية الأمة من الوقوع في الشر والخلاف

والأمة إذا جهلت القرآن وجهلت مواضع نزوله وقع فيها الشر والخلاف, ولهذا روى الخطيب من حديث إبراهيم أن عمر بن الخطاب عليه رضوان الله تعالى دعا عبد الله بن عباس وسأله قال: ما لهذه الأمة تختلف وكتابها واحد وربها واحد؟ فقال عبد الله بن عباس : إن القرآن أنزل إلينا ونحن نعلم فيما نزل, وإنه سيأتي أقوام يقرءون القرآن ولا يعلمون فيما نزل فيختلفون,

فزبره عمر عليه رضوان الله تعالى، ثم قال: إيه أعد. يعني: أعد ذلك المعنى من شدة ما استحسنه عمر بن الخطاب.

ولأن وجود النص إذا تجرد من معرفة معناه وسبب نزوله فسيقع الإنسان في الخلاف والشر, فالله سبحانه وتعالى جعل كلامه عاماً, وهذا هو الأصل في التنزيل, وهذا العموم لمصلحة الأمة في معرفة الحكم الخاص والحكم العام, ومعرفة ما يترخص به الإنسان من وجوه الترخص عند الحاجة والضرورة, وهذا يعرفه ويدركه أهل العلم والدراية.

وأما من أراد أن يأخذ ما يسوغ له من كلام الله جل وعلا فإن ذلك كائن، وقد وجد عبر التاريخ من شرب الخمر مستدلاً بنص القرآن, ومن زاغ عن طريق الحق من الوقوع في الشرك وغير ذلك مستدلاً بالقرآن, ومن وقع في خير الخلق بعد الأنبياء مستدلاً بالقرآن, مما يدل على أن وجود أحرف القرآن بذاتها مجردة من فهم أسباب النزول ومعاني الآي تكون من وجوه الضلال والزيغ للإنسان, وهذا قد قال به غير واحد من السلف من الصحابة وغيرهم.

ويكفي في ذلك أن الفتن التي وقعت في صدر هذه الأمة وآخرها كان الذين يقومون بها هم من أظهر الناس تمسكاً بالقرآن وعناية بحروفه, واستدلوا بجملة من ظواهر الأدلة المخالفة لما أراده الله جل وعلا, وأراده رسول الله ﷺ.

ولهذا كان من أعظم المهمات أن يعتني طالب العلم بمعرفة القرآن بتأويله, وأعظم وجوه التأويل التي يستفيد منها طالب العلم في معرفة المعاني المقصودة هو معرفة أسباب النزول, وهذا ما دعا إليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

ونحن نعلم أن مقتضى حكمة الله جل وعلا من جهة الأصل أنه لا يفعل شيئاً إلا لسبب, والله سبحانه وتعالى يتكلم لحكمة بالغة, وما أرسل الرسل الذين تنزل عليهم الكتب إلا لحكمة وسبب, ولهذا يقول النبي ﷺ كما في الصحيح: (كانت بنو إسرائيل تسوسهم أنبياؤهم، كلما ذهب نبي جاء نبي آخر, وإن الله جعلني خاتم الأنبياء والمرسلين) .

في هذا الخبر إشارة إلى أن الله جل وعلا يبعث الرسل لحكمة سياسة الناس, وبيان الخير من الشر, وهذا هو المقصود من بعث الأنبياء على سبيل الإجمال.

وإذا أردنا أن نعلم أسباب نزول آي القرآن فيجب علينا أن نعلم سبب نزول القرآن بالكلية على نبينا محمد ﷺ, وهذا أعظم وأسمى وأعلى سبب نزول في تاريخ البشرية، ذلك أن الله جل وعلا إنما أنزل كتابه على نبيه محمد ﷺ لدفع الضلال والشرك.

إدراك العموم الأعظم في الخطاب القرآني والمقصد منه

وأعظم شيء في أبواب أسباب النزول هو أن يعرف الإنسان العام من الخاص مما نزل, وأعظم عموم في كلام الله جل وعلا هو عمومه لسائر البشرية والجن, ولهذا قال الله سبحانه وتعالى في كتابه العظيم: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:56] . وقال الله جل وعلا: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ:28] . ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ

إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف:158] .

فالله جل وعلا أرسل رسوله إلى الناس كافة, وقد جاء في الصحيح من حديث أبي سعيد و أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (ما من نبي إلا أرسله الله إلى قومه خاصة, وإن الله أرسلني إلى الناس كافة), ولهذا كان خطاب القرآن عاماً لسائر الناس, فسبب نزوله هو إصلاح البشرية في هذه الأرض كافة, بل تعدى ذلك إلى الجن, فهو رسالة إلى الثقلين, ولهذا خاطب الله سبحانه وتعالى الجن والإنس على سبيل العموم, وناداهم على سبيل الخصوص.

فجاءت صيغ النداء بالعموم، مثل قول الله جل وعلا: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ [البقرة:21] , وجاءت بصيغة العموم إلى الثقلين: ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ ﴾ [الأنعام:130] , وجاءت أيضاً على سبيل التخصيص لكل جنس, فنادى الله جل وعلا النساء, ونادى الله جل وعلا الذكور, ونادى الله جل وعلا الذين آمنوا, ونادى الله جل وعلا الذين كفروا, ونادى الله جل وعلا أهل الكتاب.

فكانت النداءات من الله سبحانه وتعالى إشارة إلى الاهتمام, وليس نزعاً للعموم المتضمن لأصل الرسالة, فلما كانت الرسالة عامة وجه الله سبحانه وتعالى الخطاب إلى الناس كافة, ويدخل في ذلك سائر الخلق، الجليل والحقير؛ ولهذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم مبيناً هذا الأمر وهو عموم الخطاب, كما جاء في الصحيح من حديث أبي حازم عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين) .

يعني: أن الله جل وعلا يخاطب المؤمنين بخطاب المرسلين, ويخاطب المرسلين بخطاب المؤمنين, ولا دليل على الاختصاص إلا بدلالة صريحة, كأن يبين الله جل وعلا الخصوصية في لفظ من ألفاظ الآي, كقول الله جل وعلا: ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾ [الأحزاب:50]، وهذا فيه إشارة إلى أن هذه الآية هي من خصائص رسول الله ﷺ، فيبقى حينئذ معرفة حكمها تديناً وعبادة, والتلفظ بذلك أيضاً من أعظم العبادة، وهي المقصودة من ورود ذلك اللفظ في القرآن وتضمنه له إلى قيام الساعة.

وكذلك ما يتضمن من علل ليست بمخصوصة من قياس تلك المعاني على علل أرادها الله جل وعلا وحكم وغايات لا يدركها الإنسان من تباين أحكام البشر لاختلاف تكوينهم وتركيبهم بقدرة الله سبحانه وتعالى, ولهذا جعل الله سبحانه وتعالى الخلق يتباينون من جهة القدرة والقوة, فللأنبياء عامة ولنبينا قدرة, وكذلك للأجناس قدرة, فللذكر والأنثى قدرة مخصوصة, خص الله جل وعلا كل واحد منهما بخصيصة تختلف عن الآخر.

ويجب أن نعلم أن الله سبحانه وتعالى قد جعل كتابه عاماً, فإذا كان الله جعل لنبينا ﷺ جوامع الكلم كما جاء في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (إنما بعثت بجوامع الكلم).

والمراد من ذلك: أن كلام النبي ﷺ للواحد ككلامه للجماعة, فإذا خاطب زيداً فإنه يريد الخلق, سواء في أدنى الأرض أو في

أقصاها, وإذا خاطب الرجال فيدخل في ذلك النساء.

وإذا كان هذا لكلام رسول الله ﷺ فإنه لكلام الله جل وعلا من باب أولى, فينبغي أن يعلم أن عموم الرسالة هذا هو الأصل من تنزيل الكتاب على رسولنا عليه الصلاة والسلام.

إذا عرفنا ذلك وجب علينا أن ندرك العموم الذي أطلقه العلماء من أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وهذه قاعدة يتكلم عليها العلماء عند الاستدلال بالنصوص الشرعية, أن العموم في هذه الآية هو شامل لسائر المخاطبين, وأن ذلك إذا كان في هذه الآية فهو من جهة الأصل شامل لسائر التشريع, فالقرآن هو دستور لسائر الخلق الذين خاطبهم الله جل وعلا بالتكليف فأمرهم ونهاهم.

وإذا أدرك ذلك أدرك أنه ما من آية من آي القرآن إلا وسبب نزولها إنما يورد لإدراك المعنى, المعنى المتضمن وليس لسبب التخصيص, وبه نعلم أن أهمية معرفة أسباب النزول تقي الإنسان من الوقوع في الانحراف عن المعاني المقصودة من مراد الشارع, من كلام الله جل وعلا وكلام رسول الله ﷺ.

أنواع أسباب نزول التشريع

وينبغي أن يعلم كما أن التشريع على نوعين: كتاب وسنة, كذلك فإن أسباب نزول التشريع على نوعين:

النوع الأول: أسباب نزول الآي, وهذا هو الأصل الذي نتكلم عليه هنا.

النوع الثاني: أسباب ورود الحديث على رسول الله ﷺ.

وسبب ورود الحديث فائدته كسبب نزول الآي, وذلك أننا إذا عرفنا سبب نزول الآية فهمنا المعنى, وهذا هو الأصل, ولهذا ينبغي للإنسان أول ما يبادر إلى فهم الآية وتفسيرها أن يعرف سبب نزولها, فإذا جهل سبب النزول ربما اشترك مع الكلام أو المعاني الصحيحة بعض المعاني الخاطئة، فدخلت إلى ذهنه ففهمها على غير وجهها.

ومن أراد أن يفسر كلام الله جل وعلا إلى اللغة العربية مجردة من غير نظر إلى سبب النزول, وكذلك معاني الحال التي أنزل الله جل وعلا عليها الخطاب فسيقع في الوهم والغلط.

وهذا قد وجد من الصحابة عليهم رضوان الله تعالى, وهم خير الخلق بعد الأنبياء؛ كما جاء في الصحيح من حديثعامر عليه رحمة الله: (أن عدياً قال: لما أنزل الله جل وعلا: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة:187], فقال: عمدت إلى عقالين أو إلى حبلين, فوضعتهما تحت وسادتي فكنت أنظر إليها, فقال لي رسول الله صلى

الله عليه وسلم: إن الأمر ليس على هذا, وإنما هو سواد الليل وبياض النهار).

فإذا علمنا أن علي بن أبي طالب لم يكن من أهل المدينة في حال ورود القرآن وإنما كان من الآفاق, فنزل النص على غير مصطلحه, وعلى غير الحالة التي كان عليها, فأرجع تفسير ذلك اللفظ إلى لغة العرب. فتفسيره من جهة الحق والتأويل صحيح, فهو تفسير عربي يرجع إلى كلام العرب, ولكنه من جهة مراد التنزيل وسبب النزول خاطئ, ولهذا قال النبي ﷺ: (إنه ليس كذلك) , يعني: ليس على هذا المعنى.

وبه نعلم أن سبب نزول القرآن هو على معنيين: سبب نزول مخصوص معين, سواء كان ذلك بحالة معينة أو على فرض معين, وذلك أن كثيراً من الآي يرد سبب نزوله في كلام العلماء على فرض معين, كما جاء مثلاً في مسألة حلق الشعر في حال كعب بن عجرة لما آذاه هوام رأسه, وهذا سبب نزول الآية. وهذا السبب إنما هو لبيان المعنى المقصود. وكذلك فهم فقه هذه الآية.

وأما السبب الثاني الدقيق الذي لا يكاد يدركه إلا العلماء الخلص: أن يعرف الإنسان الحال عند نزول الآية, والحال في ذلك أن يعرف المصطلح الذي كانوا عليه, وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بفهم مجموع الشريعة من كلام الله جل وعلا وكلام رسول الله ﷺ, فيجمع الإنسان الألفاظ المتشابهة, ويلحق بعضها مع بعض, حتى يدرك المراد من سياق الآية ودلالتها. وهذا من أسباب النزول التي لا يعبر عنها العلماء، وهي من جملة المعاني التي يدركها أهل الدراية في كلام الله سبحانه وتعالى.

أما النوع الأول, فهو الذي قصده العلماء بالتصنيف, وصنفوا فيه المصنفات المعروفة بأسباب النزول, وهو على نوعين أيضاً, أعني –النوع الأول– في نزول الآي على أفراد أو أحوال مخصوصة:

النوع الأول: أن يرد في كلام العلماء أن هذه الآية نزلت في فلان ابن فلان, أو نزلت لما كان الصحابة في بلد كذا وكذا, وهذا كثير.

الأمر الثاني: أن يرد في كلام جملة من المفسرين الكلام على سبب نزول الآية، فيقولون: سبب نزولها كذا وكذا, وهذا اللفظ في كلام المفسرين سواء من الصحابة والتابعين, يريدون بذلك النوع الثاني من التقسيم السابق, ولا يريدون بذلك أن هذا قسيم له.

وذلك أنهم يجعلون المعاني في مراد الله جل وعلا سبباً لنزولها, وذلك أن الله سبحانه وتعالى حينما يبين الأحكام للناس من رفع الحرج من الفطر في حال السفر, فيقول بعض المفسرين: إن هذه الآية نزلت في الرجل يسافر عن أهله فيشق عليه الصيام, فهذا المعنى أرادوا به التفسير ولم يريدوا به سبب التأويل.

ولهذا كثيراً ما يتكلم العلماء في أسباب النزول, فيقولون: قد ورد في سبب نزول هذه الآية عدة معانٍ, فيوردون كلام العلماء المجمل المقصود في معنى هذه الآية لا في سبب نزولها, فيكون حينئذ ثمة معانٍ يصطلح العلماء عليها أنها من أسباب النزول,

وليست من الأسباب الاصطلاحية التي يتكلم عليها العلماء, وإنما هي معانٍ عامة في بيان مقاصد الله جل وعلا من إنزال الآي.

ولهذا ندرك الوفرة والكثرة التي يريدها العلماء في أسباب نزول آي الله سبحانه وتعالى, ويأتي الكلام على شيء من ذلك ببيان الأساليب التي تدور عليها أسباب النزول, وكذلك من كان من أهل الاختصاص في أبواب أسباب النزول من المفسرين من الصحابة والتابعين وأتباعهم.

أسباب النزول من حيث الوقف والرفع

ومن الأمور المهمة التي تبين جلالة قدر أسباب النزول: أن أسباب النزول من جهة الأصل تكون موقوفة ومقطوعة, ولكن لها حكم الرفع, وقد حكى إجماع العلماء على ذلك غير واحد كـابن الصلاح والخطيب البغدادي وغيرهم.

وذلك أن سبب النزول هو متضمن لبيان حال نزول القرآن على محمد ﷺ, فثمة منزل وثمة نازل وثمة منزل عليه, فالمنزل هو الله, والنازل هو القرآن, والمنزل عليه هو نبينا محمد ﷺ.

فالذي يحكي تلك الحال هو يحكي أمراً مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ, ولكنه لا يبين ذلك.

ولهذا إذا جاء في كلام بعض الصحابة كـعبد الله بن عباس , وعبد الله بن مسعود أن سبب نزول هذه الآية كذا وكذا, فإن هذا له حكم الرفع, وقد نص على ذلك الحاكم في كتابه المستدرك وفي كتابه معرفة علوم الحديث, قال: إن ذلك في حكم المرفوع, وجزم بهذا غير واحد كـابن الصلاح والخطيب البغدادي . وهذا قول وجيه.

وبعض العلماء جعل تفسير الصحابة عليهم رضوان الله تعالى على سبيل العموم أن له حكم الرفع, قالوا: وسبب ذلك أن كلام الله جل وعلا لا يمكن أن يفسر على غير مراد الله جل وعلا في زمن الرسول ﷺ ويسكت النبي ﷺ على هذا التأويل الخاطئ.

والدلالة على ذلك: أن النبي ﷺ بين جملة من المعاني المخالفة لمراد الله؛ لأنها أولت على غير وجهها، كما جاء في حديث عدي بن حاتم السابق.

أنواع تأويل القرآن

ثم إن تأويل القرآن من جهة الأصل هو على نوعين: نوع مبين إما بملفوظ أو بمفعول, بملفوظ أي: بين رسول الله ﷺ في ذلك المعنى بقوله, وإما بفعل أي: فسر رسول الله ﷺ الذي أنزل عليه القرآن بفعل فعله فتبعه الناس على ذلك, وهذا هو أعلى ذلك.

النوع الثاني: هو بالسكوت والإقرار, فإذا نزل القرآن وألقي على الناس ففسروه على معنى, وهذا هو مجموع القرآن, فإن هذا

إقرار على ذلك المعنى الذي فسره الصحابة, ولهذا ذهب غير واحد من العلماء إلى أن تفسير الصحابة له حكم الرفع على الإطلاق. نص على ذلك الحاكم عليه رحمة الله في كتابه: معرفة علوم الحديث, وفي كتابه المستدرك, قال: وتفسير الصحابي الذي شهد الوحي هو في حكم المسند المرفوع, وقد حكى أيضاً الإجماع على ذلك.

وقد حمل بعض العلماء كلام الحاكم في هذا الموضوع على أنه أراد أسباب النزول على سبيل التخصيص, ولكن جاءت عنه ألفاظ عامة أنه يريد بذلك العموم.

ولكن يقال: إن كلام الحاكم في جعل الموقوف في حكم المرفوع إلى رسول الله ﷺ أنه على نوعين:

الأمر الأول: ما كان في أسباب النزول فله حكم الرفع, وهذا الذي نص عليه الإجماع.

الأمر الثاني: ما كان في غير سبب النزول, فهذا هو الذي قد وقع فيه خلاف وهو أقرب إلى المرفوع, وذلك أن الله جل وعلا قد جعل بيان القرآن له سبحانه وتعالى وليس لأحد, ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [القيامة:19] , أي: أنه ليس لك وليس لأحد من الناس.

والبيان إما أن ينزل القرآن على حال أو على فرد, أو في حال تبين الإشكال وتحله, فيكون حينئذ سبب النزول حلاً للمشكلة النازلة, فإذا كان سبب نزوله على هذه الحال كان أظهر في بيان المعنى.

فحينئذ نعلم أن أسباب نزول القرآن مشتركة، وذلك أن تفسير الألفاظ يقترن بمعرفة الحال الذي ورد عليه النص.

فإذ فعل الإنسان فعلاً فقال له قائل آمر أو ناه: افعل أو لا تفعل! فإن ذلك يبين الأمر أكثر مما لو جاء النص: افعلوا كذا أو لا تفعلوا كذا, وذلك أن الأمر تارة يكون على سبيل التأكيد، فإذا فعل الإنسان فعلاً فأتى الأمر مؤكداً له أن هذا يكون من باب الحث والحض.

الأمر الثاني: أنه إذا جاء نهي عند فعل فإن ذلك آكد من أن يأتي النهي عاماً من غير فعل, وذلك أنه في الحالة الأولى يكون قريباً من التحريم أو كالنص بالتحريم، بخلاف الثانية فإنه قد يشتمل على التحريم أو غيره.

ولهذا كان سبب نزول القرآن من أعظم ما يجعل الإنسان من أهل التأويل, ومعرفة الناسخ من المنسوخ, والمحكم من المتشابه, وهذا لا يوفق إليه إلا أهل العلم والدراية، سواء من الصدر الأول أو من جاء بعدهم.

ولهذا كان الصحابة عليهم رضوان الله تعالى العارفون بكلامه والمدركون لمقاصد القرآن قلة الذين يستوعبون أسباب النزول, وسبب ذلك أن القرآن نزل على رسول الله ﷺ منجماً, والصحابة إنما تفاوت إيمانهم وإسلامهم, فمنهم من أسلم مبكراً فشهد

مجموع القرآن, ومنهم من أسلم متوسطاً من جهة زمن الرسالة, فأدرك شطراً, وربما أدرك زيادة على ذلك بالمنقول له عن غيره, وهذا محتمل.

ومنهم من أدرك فضل الصحبة وشرفها, وأدرك النبي ﷺ شيئاً يسيراً, ولكنه لم يدرك مجموع أسباب النزول, ومنهم من أدرك رسول الله ﷺ بشيء يسير ولكنه من أهل التتبع والدراية, ولهذا نعلم أن العشرة المبشرين بالجنة هم أعلى الناس في معرفة سبب النزول, ويليهم بعد ذلك من خصهم الله جل وعلا بجملة من الخصائص من الفقه ومعرفة التأويل كـعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر , ويأتي مزيد كلام على هذا بإذن الله سبحانه وتعالى.

الوقوع في الخطأ بسبب الجهل بأسباب النزول

من الأمور المهمة: أن يعلم أن سبب نزول الآي إذا جهله الإنسان ربما دله على الخطأ والوهم والغلط, فإذا كان هذا في علية المفسرين من الصحابة والتابعين، فإنه فيمن كان بعدهم من باب أولى.

روى الإمام مالك في كتابه الموطأ من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عليها رضوان الله تعالى، أنه قال لها: إن الله سبحانه وتعالى رفع الحرج على عباده في طوافهم بين الصفا والمروة, فقال الله جل وعلا: (لا جناح), يعني: أن الإنسان إذا لم يطف فلا حرج عليه, فقالت عائشة عليها رضوان الله تعالى: إنه ليس كذلك, وإنما كان الناس يطوفون بين الصفا والمروة وفيها مناة, وهي صنم من أصنام الجاهلية, فلما دخل الإسلام واستقر في قلوبهم ذلك الأمر, وتعلقوا بما تعلقوا به من أمر الجاهلية, وأزاله الله جل وعلا وجدوا حرجاً من أن يسعوا، فبين الله سبحانه وتعالى أن ذلك الحرج مرفوع.

وهذا بيان لحكم وليس لتشريع, فإن التشريع قد سبق ذلك, ولهذا بين رسول الله ﷺ ذلك بفعله, ففسر كلام الله جل وعلا.

طرق تفسير النبي ﷺ للقرآن

ومما ينبغي أن يعلم أن النبي ﷺ يفسر القرآن تارة بلفظ من ألفاظه السابقة، أو بفعل من أفعاله المقترنة مع تلاوة آية من آي القرآن, ولا يكون ذلك من أسباب النزول, وإنما هو بتفسير القرآن على صورة مخصوصة, وهذا كما جاء عن رسول الله ﷺ في حديث جابر بن عبد الله حينما قال: (لما قضى رسول الله ﷺ من طوافه ذهب إلى المقام, -يعني: مقام إبراهيم- ثم تلا قول الله جل وعلا: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة:125], ثم ذهب إلى الصفا، فتلا قول الله جل وعلا: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة:158]).

وهذه الآية والآية السابقة إنما تلاها الله سبحانه وتعالى ليس مبيناً سبب نزولها حال تلاوتها, وإنما أراد رسول الله ﷺ أن يبين أن الآية قد نزلت قبل ذلك, والمراد بها هذا المعنى من باب الأولى, وأن المعنى ربما لا يخرج عن هذا, وهذا هو الظاهر من الآية.

وكذلك ينبغي أن يعلم أن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى قد بينوا أن الإنسان إذا قصر في أبواب معرفة أسباب النزول فإنه ينقص من معرفته في أبواب التأويل بحسب نقصانه في ذلك, فهم يرون تمايزهم في معرفة التأويل بقدر جهلهم بأسباب النزول, ولهذا يقول عبد الله بن مسعود عليه رضوان الله تعالى كما رواه الترمذي من حديث مسروق قال عليه رضوان الله تعالى: والله ما من آية في كلام الله جل وعلا إلا وأنا أعلم فيما نزلت, ومتى نزلت, ولو كنت أعلم أحداً من الناس أعلم مني في هذا تبلغه الإبل لذهبت إليه.

وقد جاء معنى ذلك عن علي بن أبي طالب عليه رضوان الله تعالى كما رواه ابن سعد في كتابه الطبقات, من حديثسليمان الأحمسي عن أبيه عن علي بن أبي طالب عليه رضوان الله تعالى, وقد جاء عنه أيضاً من غير هذا الوجه.

والمراد بذلك أن الصحابة حينما ذكروا سبب النزول هم أعلم فيما نزلت, ويريدون بذلك على القسمين السابقين مما تقدم الكلام عليه من أسباب النزول.

المعنى الأول: أنهم أرادوا أن يبينوا أنهم يعرفون سبب نزول الآية من جهة الحال التي نزلت عليها.

والمعنى الثاني: مراد الله جل وعلا بالمعنى, وليس المراد بذلك هو أن يكون لكل آية سبب نزول على فرد, سواء كانت قضية مخصوصة أو كانت لجماعة ونحو ذلك.

ولهذا كان الصحابة عليهم رضوان الله تعالى يدركون أن القرآن إنما نزل على نبينا ﷺ منجماً, وهذا التنجيم بحسب مقتضيات الحال.

أنواع أسباب نزول القرآن على جهة الدقة

وعلى هذا يمكن أن يقال: إن أسباب النزول من جهة الدقة هي على أنواع:

الأسباب العامة وكيفية إدراكها

النوع الأول: أسباب عامة, يعني: اقترن الحال بسبب أوجب نزول تلك الآية, وذلك على سبيل المثال, كأن يكون قد تهيأت نفوس الناس على مشروعية نزول تحريم الخمر, فحينما توطنت النفوس وقوي الإيمان كان ذلك سبباً في نزول هذه الآية.

وهذه المعاني العامة في أسباب نزول القرآن هي التي ينص عليها بعض العلماء في أسباب نزول الآي، أن آي القرآن نزل في كذا وكذا, ولا يريدون بذلك التخصيص. فيرد في كلام الصحابة ويرد في كلام التابعين أن سورة كذا أو آية كذا نزلت في كذا وكذا، ويريدون بذلك الحال العام.

وينبغي أن يعلم أن هذا القسم من أقسام أسباب نزول الآي مع عمومه فإنه يتباين من جهة اتساعه, فثمة آيات نزلت على سبيل العموم فتشمل بلدة وأوسع منها, فيكون هذا يتباين بحسب معرفة الحال, وهذا يحتاج معه طالب العلم إلى معرفة أقسام سور القرآن من المكي والمدني, وهذا من أعظم ما يعين طالب العلم في معرفة أسباب النزول فيما يتعلق في أبواب عموم السبب وورود آي القرآن.

فإذا عرف المكي من المدني استطاع أن يربط المعاني التي نزلت في مكة, وأسباب القرآن, آي القرآن التي نزلت في المدينة, ويستطيع حينئذ أن يفهم السياقات التي تضمنتها بعض آي القرآن, فيستطيع حينئذ أن يرجح.

كذلك أيضاً أن يعرف درجات المعاني من جهة الأصول، ثمة معانٍ متباينة, ثمة معانٍ في أبواب التوحيد والعقائد, وثمة معانٍ في أصول الإسلام الكلية الظاهرة مما دون ذلك أركان الإسلام, وثمة أيضاً ما يتعلق بالمعاني والأصول الكلية وهي تتبع ذلك, وهي ما يتعلق بأبواب العقائد من فروع الإيمان، ونحو هذا من بعض جزئيات مسائل القدر والأسماء والصفات ونحو ذلك, فإن هذا إنما نزل مجموعه متأخراً, وإن كان أصله وتقريره قد نزل على رسول الله ﷺ قبل ذلك.

فيستطيع حينئذ أن يعرف المتقدم من المتأخر بفهم حال الناس, وإذا كان الإنسان من أهل الجهالة بحال الناس في زمن رسول الله ﷺ، ومن أهل الجهل بتقلب الزمن, والحالة التي كانوا عليها من بلد إلى بلد, ومن حال إلى حال, ومن غنى إلى فقر, فإنه يجهل هذا الفقه، وهو من جهة الأصل قد نجمل أن الإنسان لا يمكن أن يدرك هذا المعنى إلا بأمور:

الأمر الأول: أن يعرف البلد التي نزلت فيه السورة حتى يستطيع حينئذ أن يميز, وسبب ذلك أن آي القرآن لها معانٍ في أبواب العقائد, ومعانٍ في أبواب الأحكام, ومعانٍ في فروع الأحكام, ومعانٍ في فروع العقائد, وهذا ما ينبغي للإنسان أن يفرق بينها.

الأمر الثاني: أن لغة أو مصطلح الناس ربما يتباين وإن كان شيئاً يسيراً بين مكة والمدينة, ولكن يتباين في حال غيره, فثمة مصطلحات أنزلت على رسول الله ﷺ تؤول على كلام أهل المدينة, فإذا عرفنا المكي من المدني استطعنا أن نعرف السياقات التي أرادها الله سبحانه وتعالى بفهم معاني ذلك البلد، فنستطيع حينئذ بمعرفتنا بنزول الآي في بلد من البلدان أن نفهم لغة ذلك البلد, فنستطيع حينئذ أن نعرف مراد الله جل وعلا بإرجاع ذلك إلى معاني ذلك البلد.

فنرجع إلى مصطلحات المدينة, ويمكن أن نعرف مصطلحات المدينة بالرجوع إلى الصحابة من المدنيين على سبيل المثال بفقه أهل الاختصاص من الأوس والخزرج, فنعرف كلامهم وسياقاتهم، فنخرج تلك الألفاظ التي يريدون مما تضمن في كلام الله, ونعرف المعنى الذي قصد من كلامه جل وعلا.

وهذا من أعظم ما يجعل الإنسان من أهل التأويل ومن أهل الإدراك.

الأمر الثاني مما يحتاجه الإنسان بعد النقطة الأولى في ما يعينه في معرفة الحال العامة: أن يعرف الأفراد الذين نزلت فيهم هذه الآية, وهذا أيضاً من المهمات, فثمة آي نزل في أهل الكتاب. وثمة آي نزل في المشركين, وثمة آي نزل في أهل الإيمان.

وهذا يظهر في جملة من الآي, فإن الإنسان إذا جهل الجماعة الذين نزل فيهم القرآن فإنه ربما يرجع ذلك إلى بعض معاني القرآن العامة فيختل الفهم لديه, وهذا يظهر أيضاً في حديث عبد الله بن مسعود كما جاء في الصحيحين وغيرهما أنه قال: (لما نزل قول الله جل وعلا: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام:82]), بين رسول الله ﷺ معنى الظلم, وأن المراد بالظلم في هذه الآية هو الشرك, مع أن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى وجلوا لما نزلت هذه الآية: (قالوا: أينا لم يظلم نفسه, فقال النبي ﷺ: ألم تسمعوا لقول العبد الصالح لابنه: ﴿ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان:13]).

فكان الظلم الذي أراده الله سبحانه وتعالى في الآية الأولى هو الشرك في الآية الثانية, فكانت الآية هي مفسرة للأخرى, ولذلك بمعرفة مراد الله جل وعلا معرفة فيمن نزلت فيهم هذه الآية.

الأمر الثالث: معرفة السنة التي نزلت فيها الآية، مما يعين الإنسان على معرفة العموم, والعموم كما تقدم لدينا عمومات كثيرة: ثمة عموم لشمول القرآن لسائر الثقلين, وثمة عموم في عموم الناس أهل الإيمان الذين نزل عليهم القرآن, فإن الله جل وعلا مع عموم الرسالة إليهم إذا جاءهم القرآن في قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [البقرة:104] ندرك أن هذا الخطاب ليس للكفار, وإنما هو للذين آمنوا.

ومعنى العموم هنا: أن الكفار إذا دخلوا في الإيمان فهم داخلون في هذا الخطاب, وهو ليس لأفراد معدودين لا يعودون مع الزمن, وإذا عرفنا السنة التي نزل فيها القرآن نستطيع أن نبين المعنى من جهة مراد الله سبحانه وتعالى، وذلك على ما يلي:

إذا نزلت آية في أول مقدم رسول الله ﷺ إلى المدينة كان الناس من جهة إيمانهم قليل, فالآية التي تنزل على قليل تختلف من جهة المقصود, وكذلك أيضاً سعة شمولها على الآية التي نزلت بعد ذلك, وذلك قبيل وفاة رسول الله ﷺ, وندرك الأفراد الذين شهدوا التنزيل. وهذا من الأمور المهمة التي ينبغي لطالب العلم أن يدركها.

إذا عرف طالب العلم السنة التي نزلت فيها الآية يستطيع أن يرجح عند الاختلاف في أسباب النزول, فإذا ورد اختلاف عن اثنين من الصحابة, أو ورد فيها بعض المراسيم، فبين أحدهم أن الآية نزلت في كذا وكذا, وأن الآية نزلت في كذا وكذا، استطاع أن يرجح.

كذلك الصحابة منهم من ينقل بواسطة ومنهم من يكون شاهد عيان لسبب نزول الآية, ومن شهدها إذا عرفنا العام التي نزلت فيه فإنه أقوى وأظهر حجة, ويقدم على غيره, ولهذا يقدم السابقون من المهاجرين والأنصار في أبواب نزول الآي بخلاف

المتأخرين.

وهذا أمر لا خلاف فيه في أبواب التأويل.

الأسباب الخاصة

النوع الثاني من أنواع أسباب النزول: هي الأسباب المخصوصة وهي التي تقدم الإشارة إليها, وهي التي نتكلم عليها بإذن الله عز وجل في الدروس القادمة فيمن اعتنى في أبواب أسباب النزول, وكذلك الكتب المصنفة في أسباب النزول, وكذلك الأسانيد في أسباب النزول وغير ذلك.

أهمية معرفة مواضع التأويل

ومن المهم أن يشار هنا إلى أن طالب العلم ينبغي له أن يعرف مواضع التأويل مع إدراكه لأسباب النزول.

ومواضع التأويل في كلام الله سبحانه وتعالى هي كما قال عبد الله بن عباس فيما رواه ابن جرير الطبري في أوائل كتابه التفسير, قال: تفسير القرآن على أربع:

تفسير لا يعذر أحد بجهله, يعني: يعلمه كل أحد.

وتفسير تعرفه العرب في كلامها.

وتفسير يعلمه العلماء. وتفسير لا يعلمه إلا الله.

والمراد بذكر هذه التقاسيم الثلاثة المدركة, وأما الرابع فهذا موضع خلاف, هل ثمة شيء من معاني القرآن لا يعلمه إلا الله جل وعلا, أي: جعل الله سبحانه وتعالى علم التأويل من خصائصه وليس لغيره، من العلماء من نفى ذلك, وقال: لا يمكن أن يوجد في القرآن باعتبار أن ذلك ينافي الحكمة من إنزال القرآن, لأن الله أنزل القرآن لأجل التعبد والتدبر, والتدبر هنا غير وارد؛ باعتبار أن الآية غير مرادة المعنى, وإنما يتعبد فيها بلفظها, ولكن نقول:

إن المعاني التي يدخرها الله جل وعلا علمها لنفسه ولا تكون لغيره, نقول: لا يلزم من ذلك أن يكون المعنى غير ظاهر من ذات الآية, وإنما ثمة معنى زائد لا يعلمه إلا الله من هذه الآية, وثمة معنى وقدر معلوم من ذلك التأويل يدركه الإنسان, وهذا هو المراد، أن الآية يكون لها معنيان:

المعنى الأول: معنى يدركه الإنسان, وهو مما يقتضي التدبر والتأمل, ومعنى زائد عن ذلك, وهو ما لا يدركه إلا الله سبحانه

وتعالى.

أما أن يكون ثمة آية لا يدركها إلا الله جل وعلا على الإطلاق بأولها وإنما يتلفظ بها الإنسان كما يتلفظ الأعجمي بالعربية ولا يدرك غيرها، فإن هذا منتف على قول جماعة من العلماء.

وبهذا نستطيع أن نخرج من الخلاف في بعض الإطلاقات التي جاءت في كلام العلماء، أن من كلام الله ما هو متشابه مطلق, يعني: أنه لا يمكن أن يدركه أحد وإنما خصه الله جل وعلا لنفسه، والعلم عند الله في ذلك.

ومن العلوم المدركة في قول عبد الله بن عباس : من آي القرآن ما لا يعذر أحد بجهله, والمراد بالأحدية هنا يعني: ممن نزل عليه القرآن, أو ممن لم ينزل عليه القرآن؛ لأنه يتبادر إلى الذهن بخلاف من أراد تعنتاً في أبواب الفهم, فإن الله سبحانه وتعالى حينما يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا ﴾ [البقرة:21], معلوم أن الخطاب هنا يتوجه إلى الخلق, فهذا نوع من التأويل, وأن الذي خاطبه هو الله جل وعلا, وأن الناس يشمل الذكر والأنثى.

هذا خطاب وتأويل لا يعذر أحد بجهله, ولا يمكن أن يقول الإنسان: إن الخطاب في هذه الآية: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا ﴾ [البقرة:21] , أن الله جل وعلا يريد به مخلوقات غير هذه المخلوقات, هذا معنى بعيد, وهو من المعاني التي قصد عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى في قوله: لا يعذر أحد بجهله.

النوع الثاني في قوله هنا: ما تعرفه العرب في كلامها, وما يعلم في أشعار العرب, وأعلى ذلك وأفضله هو لغة الحجاز, ورسول الله ﷺ إنما أنزل عليه مجموع القرآن على لغة قريش, ولهذا قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وإنه لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴾ [الزخرف:44] , يعني: القرآن. قال غير واحد من المفسرين كما جاء عنعبد الله بن عباس : (لقومك) قريش. أي: أن الله جل وعلا رفعك ورفع قومك بهذه اللغة التي أنزل عليها القرآن.

وهذا من الأمور التي تجعل طالب العلم إذا أراد أن يفسر القرآن ألا يرجع إلى ما يسمى بالقواميس والمعاجم, وثمة خلل في أبواب التأويل عند كثير من المتأخرين, وهو أنه إذا أراد أن يفهم موضعاً وخاصة في أبواب الأحكام أنه يرجع إلى القواميس والمعاجم اللغوية, هذا صحيح من جهة المجموع, أن تدرك شطراً من المعنى.

ولكن إذا جهلت الحال التي نزل عليها ذلك المعنى في كلام الله؛ فإنك وقعت في الوهم والغلط بتأويلك كلام الله جل وعلا على وجه صحيح في كلام العرب, ولكن ما أراد الله سبحانه وتعالى كما وقع هذا لبعض الصحابة وهم من هم؟ كما تقدم في حديث عدي عليه رضوان الله تعالى أنه فسر الخيط بالحبل, وهذا من جهة التأويل الصحيح.

وأما موضع ذلك الذي يعين طالب العلم في معرفة التأويل الصحيح هو أن يعرف الإنسان لغة المدنيين، وأن يعرف الإنسان لغة المكيين, وهذا يكون بضبط النصوص الواردة عنهم, وبضبط الآثار, وبضبط الأحاديث المنقولة عنهم, وبضبط أشعارهم إن كان

من أهل الأشعار, وكذلك العناية بمجموع فقههم.

إذا كان الإنسان كذلك فإنه يستطيع أن يدرك المعاني التي قصدها الله سبحانه وتعالى وأرادها وحينئذ يتضح له سبب النزول بأيسر حجة وأسهل سبيل.

فوائد معرفة أسباب نزول القرآن

وكذلك من المسائل المهمة ما تقدم الإشارة إليه من جهة الفوائد في معرفة أسباب النزول, وقد ذكر غير واحد من العلماء أن ثمة جملة من فوائد أسباب نزول آي القرآن ومن أظهر ذلك:

معرفة تأويل القرآن

أن الإنسان يكون من أهل المعرفة بالتأويل, ومن أراد أن يكون من أهل التأويل فليكن من أهل معرفة أسباب نزول الآي. وإذا جهل الإنسان معرفة نزول الآي فإنه جاهل بالتأويل.

ولهذا كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يتجاوزون عشر آيات حتى يعلموا معانيها, ويعلموا فيما نزلت, وأصل الخلاف في الأحكام وفي الأمة هو الجهل بأسباب النزول, وقد جاء هذا عن عبد الله بن عباسعليه رضوان الله تعالى, كما رواه الإمام أحمد في مسائله والخطيب وابن عساكر وغيرهم, ويأتي الكلام عليه بإذن الله جل وعلا.

وذلك أن الإنسان إذا جهل سبب النزول اقترن ذلك بجهل المعنى, وأثمر في ذلك الخلاف, وإذا أثمر الخلاف أثمر الاقتتال والفرقة في الأمة, وهذا ما أخبر به رسول الله ﷺ أن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة, وهذا من الحكم العظيمة التي ينبغي للإنسان أن ينظر إليها, وأن يرجعها إلى أصلها, فإن من أراد ألفة وجماعة فليرجع إلى معرفة التأويل على وجهه.

وقد روى عكرمة عن الأصم أن عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى كان جالساً عند عمر بن الخطابعليه رضوان الله تعالى، فجاء رجل من عمال عمر فسأله عمر: ما فعل الناس؟ فقال ذلك الرجل: قد قرأ القرآن منهم كذا وكذا, فقال عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى: لو لم يسرعوا هذه المسارعة لكان خيراً, فزجره عمر بن الخطاب , قال عبد الله بن عباس : فذهبت مهموماً على وجهي, فدخلت داري حتى زارني أهلي وما بي من وجع, فقيل لي: أجب أمير المؤمنين, قال: فخرجت, فقال: ما الذي قلت آنفاً؟ فقال عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى: والله ما أردت إلا خيراً, قال: إنما قال: إنه حفظ القرآن أو قرأ القرآن منهم كذا وكذا, وإنهم إذا أسرعوا في القرآن هذه المسارعة احتقوا؛ يعني: أخذوا بظاهر المعنى.

ومعاني القرآن منها ما ظاهره يتبادر إلى الذهن في أول نظرة, وثمة أيضاً معان لا بد من الدخول فيها, وهذا أمر فطري في سائر المعلومات والمدركات، فإن الإنسان على سبيل المثال إذا رأى شخصاً يتبادر إلى ذهنه معنى عنه، ولكنه إذا سمع قوله ورأى

فعله وأحواله دخل إليه من المعاني ما يعرف من أحواله ما هو أدق وأصح من نظرته الأولى له.

كذلك أيضاً في أبواب المعاني يقول عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى: إنهم إذا أسرعوا في القرآن هذه المسارعة احتقوا, وإن احتقوا اختلفوا, وإن اختلفوا اختصموا, وإن اختصموا اقتتلوا, فقال عمر بن الخطاب عليه رضوان الله تعالى: لله أبوك! ما زلت أكتمها حتى قلتها.

والمراد من هذا: أنه ينبغي لطالب العلم أن يعرف السبل الموصلة إلى معرفة التأويل الحق, ومن أعظم هذه السبل أن يكون الإنسان من أهل المعرفة بأسباب نزول الآي, ومن الخطأ أن يعرف الإنسان معاني القرآن بالمصنفات المتأخرة المسماة بمعاني القرآن, أو معاني مفردات القرآن ونحو ذلك, هذا لا يغني طالب العلم من الحق شيئاً, فينبغي للإنسان إذا أراد أن يكون من أهل التحقيق أن يرجع الألفاظ إلى تأويلها من جهة الصدر الأول من الصحابة والتابعين، إذا وجد شيئاً من المرفوع فهذا هو الأولى. وأعلى التأويل من غير المرفوع هو ما كان من أسباب النزول من أقوال الصحابة. ولجلالة أسباب النزول كان الموقوف على الصحابة في حكم المرفوع كما تقدم الإشارة إليه.

وعلى هذا نستطيع أن نبين أن التفسير في كلام الله على عدة مراتب:

المرتبة الأولى: المرفوع إلى رسول الله ﷺ, وقد ذكر غير واحد أنه قليل, وأن المروي عن رسول الله ﷺ في ذلك نحو مائة أو مائتين حديث, كما نص على ذلك غير واحد.

المرتبة الثانية: ما كان من أسباب النزول عن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى, وهذا كثير, فما جاء عن الصحابة من أسباب النزول, كما جاء عن عبد الله بن عباس و عبد الله بن مسعود و عمر وغيرهم, فإن هذا مما له حكم الرفع كما تقدم الإشارة إليه.

المرتبة الثالثة: ما كان من تأويل القرآن مما هو موقوف على الصحابة.

المرتبة الرابعة: ما كان مرسلاً من أقوال التابعين في تأويل القرآن, أي: منسوباً إلى رسول الله ﷺ.

المرتبة الخامسة: ما كان مرسلاً من أسباب النزول من أقوال التابعين.

المرتبة السادسة: ما كان من أقوال التابعين مرسلاً عن الصحابة, أي: أنهم لم يدركوا الصحابة الذين أولوا القرآن, وهذا في أحوال كثيرة، كرواية عطاء الخراساني عن عبد الله بن عباس وأن يرجع فيها إلى قوة تلك الأسانيد, وقد تكلمنا في محاضرة سابقة عن أسانيد التفسير فيرجع إليها لإدراك مراتب أسانيد التفسير.

والمرتبة السابعة في هذا: تأويل التابعين.

والمرتبة الثامنة بعد ذلك: تأويل أتباع التابعين.

وينبغي أيضاً أن ندرك أن ما كان من أسباب النزول فيمكن أن يجعل من وجوه الترجيح في معرفة أسباب النزول بمرجحات:

من ذلك: تفسير أو تأويل أو بيان سبب النزول عند المدنيين أولى من غيرهم، فما جاء في بيان سبب النزول من المدنيين فإنه أرجح, وذلك أن القرآن إنما نزل مجموعه في المدينة ولم ينزل في غيرها إلا في مكة، والشيء اليسير نزل بين ذلك، وبعض ذلك كان في أطراف البلدان, وهو شيء يسير.

ومن المرجحات: أن يكون الراوي في بيان سبب نزول الآي ممن يقطع أنه شهد التنزيل, ولا يكون ممن روى عن غيره, فهذا هو الأثر, كأن يكون ممن أدرك رسول الله ﷺ زمن البعثة, فإذا كان ممن أدركه في أول البعثة فإنه قد أدرك مجموع تلك الأحكام أو أسباب النزول التي جاءت عن رسول الله ﷺ.

معرفة الناسخ من المنسوخ

ومما ينبغي أن يشار إليه من فوائد معرفة أسباب النزول: أن الإنسان يعرف الناسخ من المنسوخ, فلا يمكن للإنسان أن يعرف الناسخ من المنسوخ إلا وقد اقترن ذلك بمعرفة سبب نزوله على سبيل الإجمال, فإذا جهل الإنسان سبب النزول فيتعذر عليه في الأغلب أن يعرف الناسخ من المنسوخ, وذلك أن الآية إذا نزلت على سبيل المثال على فرض فيعلم أن ذلك الفرض قد كانت عليه ثم توفي, أو كان ذلك في نازلة أو في واقعة كذا وكذا, ثم جاءت آية في واقعة كذا وكذا فاقترنت عنده الواقعتان، فاستطاع أن يجعل الواقعة الأخرى ناسخة للواقعة الأولى بسبب معرفته للتاريخ.

معرفة الحكم الإلهية من معاني القرآن

كذلك من فوائد معرفة أسباب النزول: معرفة الحكم الإلهية من معاني القرآن, فإن ما من آية من كلام الله جل وعلا إلا ولها معنى, وهذا المعنى يتباين الإنسان من جهة إدراكه وفهمه والاستنباط منه, وإذا عرف الإنسان سبب النزول استطاع أن يستنبط أحكاماً مقترنة لا بالنص، وإنما مقترنة بالحال الذي نزل فيه, كأن تكون الآية نزلت على رسول الله ﷺ في غزوة ويستطيع أن يستنبط من ذلك حكمة, لماذا هذه الآية نزلت في حكم لا يتعلق في غزوة وإنما يتعلق في حال حضر, فنزلت في هذا الموضع، يستطيع أن يستنبط من ذلك حكماً عظيمة كالاستنباط في أمور الدعوة وأمور الإصلاح وأمور الصبر, وكذلك إدخال ما كان من غير مناسب الحال في غير وقته لمصلحة راجحة رآها الإنسان ونحو ذلك.

وغير ذلك من المعاني مما لا يخطر على بال الإنسان أن يستنبط من أسباب نزول الحديث, وهذا ما لا يستطيع الإنسان أن

ينظمه في سلك معين, وإنما هو باب واسع يتوسع فيه الإنسان في أبواب الاستنباط, ولهذا امتاز كثير من المفسرين بسبب تباينهم في أبواب الاستنباط لمعرفتهم بأسباب نزول الآي على رسول الله ﷺ.

أهمية معرفة الأحاديث الواردة في أسباب النزول

ومن الأمور المهمة التي ينبغي لطالب العلم الدارس لأسباب النزول أن يكون على بينة منها: أن أسباب نزول الحديث قد وقع فيها كما وقع في كثير من تفسير القرآن من الكذب والاختلاق, فجاءت أسانيد كثيرة واهية, وكذلك المعلولة ينبغي أن لا يلتفت إليها, وذلك لتعلق كثير من الناس بهذا الفن, وربط الناس بالقرآن, فإذا دخل في فضائل آي القرآن مما لا يغير معناه وإنما يحث على أصله؛ كذلك أيضاً فإنه قد دخل في أسباب نزول الحديث في الجملة من الأحاديث الضعيفة التي لا يحتج بها, بل هي من عداد الواهي والمنكر, ولهذا يجد الإنسان أن أكثر الأحاديث الواردة في أسباب نزول الآي ضعيف, والصحيح من ذلك هو قدر لا بأس به, ولكن الأكثر في ذلك ضعيف, والعلل في ذلك متباينة منها ما هو في عداد الموضوع والمنكر, ومنها ما هو في أبواب الضعيف كالمنقطع ونحو ذلك, ويأتي الكلام عليه بإذن الله تعالى. نتوقف عند هذا القدر, وأسأل الله جل وعلا أن يوفقني وإياكم لمرضاته, وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الثاني

من الأمور المهمة لطالب العلم في معرفة أسباب النزول وضبطها أن يكون محرراً وناقداً في أبواب الحديث؛ وذلك لمعرفة التضاد والتعارض الذي يظهر له في أسباب نزول الآيات. وكذلك من المهم معرفة المصنفات ومظان ذكر أسباب النزول واتخاذها دليلاً للتوسع في كتب التفسير، وكذا معرفة الوقائع والأحداث التي ورد في سياقها آيات، ومعرفة المقربين من النبي ﷺ في هذا الشأن والاعتناء بمرويات الصحابة في الفتيا التي يستدلون بها في أبواب المعاني، والقرائن التي احتفت بالآية، وأئمة هذا العلم والمعتنين به.

التضاد والتعارض في أسباب النزول

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد, وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, أما بعد:

فمن المشكلات في أبواب أسباب النزول ما يتعلق بالتضاد والتعارض الذي يظهر لبعض طلاب العلم في سبب نزول الآي, وذلك أن الآية قد تكون مما نزلت في أكثر من موضع, أو يذكر في سبب نزولها موضعان متضادان, وهذا من الأمور المشكلة, ولكن يقال: إنه ينبغي لطالب العلم من جهة الأصل أن يكون محرراً ناقداً في أبواب الحديث, فإذا صح الحديث فإنه ينظر في

الموضعين مما نزل في أسباب نزول الحديث، وإذا كان أحد هذين الموضعين ضعيفاً فإنه ينصرف عن الضعيف إلى الصحيح.

ولكن ينبغي أن يعلم أن الآية قد يذكر في سبب نزولها سبب محدد, ويذكر سبب عام على التقسيم الذي تقدم معنا, فثمة سبب محدد أنها نزلت في فلان بن فلان، أو نزلت في واقعة كذا, وثمة سبب يذكر على سبيل العموم أنها نزلت فيمن حاله كذا, وهذا يكثر في كلام العلماء من المفسرين، أنهم يطلقون الأحوال ويطلقون الأحكام, وأن المقصود من كلام الله جل وعلا كذا, ولكن بصيغة سبب النزول.

فيظن طالب العلم أن هذا نوع من التضاد, وليس كذلك, ولهذا ينبغي أن تؤخذ معرفة الخلاف على أحوال:

الحالة الأولى: من جهة الصحة والضعف, فينظر في صحة الموضعين, فإن صح أحدهما وضعف الآخر فهذا من الأمور السهلة, وإن صح الجميع فيحمله على الحالة الثانية.

الحالة الثانية: أن ينظر إلى الصيغ التي جاءت في أسباب النزول, فإذا كانت الصيغة عامة, كأن يقول الراوي: إن الآية نزلت فيمن حاله كذا وكذا, فهذا ليس من أسباب النزول المحددة, وإنما من أسباب النزول العامة كما تقدم الإشارة إليه, أما الصيغة: إنها نزلت يوم كذا وكذا لما فعل فلان كذا وكذا، فإنها صيغة مقيدة, وهي أخص المعاني، حينئذ يدفع الإشكال الوراد في أسباب النزول.

الأمر الثالث: أن يفرق بين ما ورد من أسباب النزول مما هو من قول صحابي أدرك النازلة، وبين من روى نازلة لم يشهدها, أو كان دون مرتبة الصحابة، فروى عن رسول الله ﷺ نازلة وهو لم يدرك النبوة أصلاً, فيكون هذا مرتبة دون مرتبة الصحابي الذي أدرك النازلة وهذا مما يحل الإشكال.

مظان ذكر أسباب النزول

ومن الأمور المهمة في أبواب أسباب النزول: أن يعرف طالب العلم المواضع التي يجد فيها أسباب النزول, وهذا في الأغلب يوجد في الكتب المصنفة على الأسانيد التي هي من مظان أسباب النزول.

والكتب المصنفة على الأسانيد كثيرة, أقواها وأعلاها هو كتاب تفسير ابن جرير الطبري , وكذلك تفسير ابن أبي حاتم وتفسير عبد بن حميد وتفسير ابن المنذر , وكذلك تفسير البغوي , ويدخل في هذا جملة من التفاسير المسندة، ولكن أعلاها هذه الأسانيد, وأصح هذه التفاسير هو تفسير ابن أبي حاتم , وذلك أنه قد اشترط في كتابه أنه لا يورد إلا الحديث الصحيح, مع المخالفة في بعض المواضع، إلا أنه من جهة المجموع أنقى.

وأما تفسير ابن جرير الطبري فمن جهة الأصل وإن كان أكثر وأوفر أحاديث وآثاراً ومرويات في أبواب التفسير, وأوسع أيضاً في

أبواب التفسير من جهة الرأي, ففيه تفسير رأي لـابن جرير الطبري , ويكون ذلك على ضوء الأثر إلا أنه شبه معدوم في تفسير ابن أبي حاتم، فإنه يعتمد في تفسير ذلك على الأسانيد المروية عن الصحابة والتابعين وأتباعهم.

وعلى هذا نقول: إن أنقى التفاسير تفسير ابن أبي حاتم من جهة الصحة، ويليه بعد ذلك تفسير ابن جرير الطبري , وقد يقال: إنهما يشتركان –أي: تفسير ابن جرير وتفسير ابن أبي حاتم– باعتبار أن تفسير ابن جرير هو تفسير موسع. وإذا نظرنا إلى النسبة والتناسب بين التفسيرين قد قاربا من جهة الصحة باعتبار عظم حجم تفسير ابن جرير الطبري.

وكما أنه ينبغي لطالب العلم عند نظره في تأويل آية أن أول ما ينظر في التأويل أن ينظر في سبب النزول, ثم بعد ذلك ينظر في معنى تلك الآية، وكذلك ما يندرج تحتها من خلاف العلماء, ولهذا الصحابة عليهم رضوان الله تعالى كانوا يحرصون على معرفة سبب النزول, وقد كان عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى من أكثر الصحابة عناية بذلك وتدقيقاً.

معرفة الوقائع التي ورد في سياقها آيات

ومن الأمور التي ينبغي لطالب العلم أن يعتني بها في أبواب سبب النزول: أن ثمة أحاديث ووقائع في زمن النبوة, وزمن الصحابة يرد في سياقها آيات, جاءت استدلالاً على حال أو بياناً لحكم شرعي اقترن بفعل، فإن هذا من الأمور التي ترشد طالب العلم إلى التدقيق في معرفة أسباب النزول على سبيل التحديد.

وهذه لا يدرجها أهل العلم في أبواب التفسير ولا في أبواب أسباب النزول ولكنها منثورة, ولهذا ينبغي لطالب العلم أن يعتني بمعرفة الآي من كتب السنة, وهذا قد جمع فيه رسالة مصنفة في هذا الأمر, ولكنها مقيدة في كتب معينة وهي الكتب الستة, ولكن لم يتوسع فيما عدا ذلك, وهي المناسبات التي جاءت وذكرت فيها آية, سواء ما جاء عن رسول الله ﷺ ولو لم يكن ذلك مما نص عليه أنه من أسباب النزول، كأن تكون ذكرت على سبيل الاستدلال على حكم معين ونحو ذلك.

ولكن هذا مما يرشد طالب العلم إلى معرفة سبب النزول, وهذا لا يمكن حصره وضبطه، وهذا يرجع إلى معرفة طالب العلم بكتب السنة ومواضع الاستدلال, والمظان التي يستطيع فيها طالب العلم أن يتوسع في الاستنباط, وهذا مما لا حد له ولا حصر.

معرفة الكتب المصنفة في أسباب النزول وأنواعها

ومن الأمور المهمة لطالب العلم في معرفة أسباب النزول: أن يعرف الكتب المصنفة في ذلك، وأن يعرف قدرها, وقد تقدم الكلام معنا على أن التصنيفات في ذلك قد دخلها من الضعيف والواهي والمنكر ما دخلها, وأن هذا الباب قد دخل فيه من الضعيف والواهي والمنكر ما دخله؛ للعلة التي وردت في أبواب فضائل القرآن, فإنه قد أدخل في أبواب نزول الآي ما أدخل,

حتى جعل لكل آية سبب نزول.

وهذا لا شك أنه نوع من أنواع المجازفة، وكذلك البعد عن الأصول العامة، فإن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى مع شهودهم التنزيل وإدراكهم لمعاني التأويل, وأنهم يوقنون أن آي القرآن ما نزل إلا لبيان الأحوال, وأنه ما من شيء من معاني القرآن إلا ونزل لحكمة وسبب، وهذه الحكمة والسبب بعضهم يجعلها سبباً للنزول ويدقق فيها, ويختلق لها ربما نازلة وحالاً, ولهذا امتلأت الكتب في أبواب أسباب النزول بالضعيف والمنكر والواهي، مما ينبغي لطالب العلم أن يكون من أهل الاحتراز في ذلك.

والكتب المصنفة في أبواب أسباب النزول يمكن أن تذكر على نوعين:

النوع الأول: مصنفات ذكرت أسباب النزول على سبيل الإجمال, فيذكرون أسباب النزول مما جاء في كلام الله جل وعلا، فيذكرون الآية وأنها نزلت في كذا وكذا, ولا يعتنون بأبواب الصحة والضعف.

وقد يقال: إن من أقدم من صنف في هذا الباب الإمام الواحدي عليه رحمة الله في كتابه: أسباب النزول, وللحافظابن حجر كتاب في ذلك قد توسع فيه, وسماه: العجاب في أسباب نزول الكتاب, وثمة مصنف متأخر اسمه الاستيعاب في أسباب نزول الكتاب, وهو أشمل الكتب المصنفة في هذا, ولكن لا يخلو كتاب من هذه الكتب من خلل وتقصير.

ومن الأمور المهمة في الإشارة إلى هذه المصنفات أن يذكر أن هذه المصنفات إنما هي مصنفات جامعة, يعني: أنها جمعت من دواوين السنة الأحاديث الواردة في أسباب النزول, ومنها: ما يسند المصنف الإسناد إلى نفسه ولكن فيه نزول
كالإمام الواحدي عليه رحمة الله، وله جملة من الكتب في أبواب التفسير وأبواب أسباب النزول, وأسانيده ومفاريده في هذا الباب لا يكاد يصح منها شيء.

وفائدتها لطالب العلم -أعني كتب الواحدي- أنه يرشد الطالب إلى الحديث فيلتمسه في مظانه الأعلى من ذلك, فإذا أرشده إلى ورود حديث فإنه لا يعتمد على أسانيد الواحدي , فإنه لا يتفرد بحديث عن الكتب الستة فيكون صحيحاً, أعني: في الأحاديث المرفوعة.

ولهذا طالب العلم إذا وجد حديثاً من الأحاديث وقد ذكره الواحدي فيرجع فيه إلى مظانه, فينظر في أسانيده هناك فيكون كالكشاف وكالدليل الذي يرشد طالب العلم إلى ذلك الموضع.

النوع الثاني من المصنفات في أبواب أسباب النزول: هي ما اعتنت بنوع من الأنواع التي تضمنت أسباب النزول, كبيان البلدان المبهمة, أو الوقائع والأسفار, أو الرواة.

فهناك من المصنفين من يعتني ببيان أحوال الأشخاص الذين نزل فيهم القرآن, فإذا قيل: إنها نزلت آية في كعب بن عجرة ,

فينظر في كعب بن عجرة، ثم يترجم له ويذكر نسبه في ذلك, فهو لم يعتن من جهة الأصل بأسباب النزول التي نتكلم عليها, وإنما اعتنى بتراجم من نزلت فيه آي القرآن, وقد صنف مقاتل بن سليمان كتاباً في ذلك, وسمي بتفسير مقاتل بن سليمان , وقد توفي في منتصف القرن الثاني, وقد اعتنى بهذا النوع.

كذلك أيضاً كتاب السيرة لــمحمد بن إسحاق قد اعتنى بشيء من هذا, بذكر الأشخاص الذين نزل فيهم القرآن, فيذكر تراجمهم وأنسابهم, ويذكر أيضاً ربما بعض البلدان والوقائع, ولكنه لا يعرج على ذات الآية التي نزل فيها القرآن وصحة أسانيدها, إنما يعتني بالوقائع والتاريخ والسيرة.

وينبغي لطالب العلم في أبواب أسباب النزول ألا يعتمد على الكتب المصنفة, فثمة مصنفات قد اعتنت بأسباب النزول كما تقدم الإشارة إلى شيء منها, وثمة مصنفات مندثرة أيضاً قد اعتنت بأسباب النزول، كما في أسباب النزول لــعلي بن المديني ولغيره مما اندثر في هذا الباب.

لكن ينبغي لطالب العلم ألا يعتمد على كتاب معين, وأن يرجع إلى الأصول, وأن يتتبع المواضع التي ذكرت في هذا الباب, فما من أحد إلا ووقع منه تقصير.

الطريقة المثلى لمعرفة سبب نزول الآية

ما هي الطريقة المثلى التي يقف فيها طالب العلم على سبب نزول الآية؟

الطريقة المثلى في ذلك أن يجعل الكتب المصنفة في هذا هي كالكشاف والدليل الموصل إليه أولاً, ثم بعد ذلك يتوسع في النظر في كتب التفسير, فيبتدئ من جهة الأصل بفهم سبب النزول الخاص الذي نزل على الفرد, ثم يرجع إلى الطريقة الأولى التي تقدم الكلام عليها، أنه ينتهي بمعرفة سبب النزول العام.

وسبب النزول العام مما تقدم الكلام عليه وهو أن يعرف طالب العلم سبب نزول هذه الآية في أي بلد وعلى أي حال, وفي أي عام, هذا من أسباب النزول العامة, فيبتدئ من الفرد، ثم إن لم يجد الفرد يتوسع في ذلك قدر وسعه وإمكانه, وإن وقف على معرفة الفرد فالفرد قد يكون ممن خالط رسول الله ﷺ في أكثر عمره، فمثلاً:

هل نزلت عليه في مكة وهو شاهد أو نزلت عليه بالمدينة؟

وهل نزلت عليه في حال سفر أو حضر؟

لا بد أن يتوسع في هذا الأمر؟ وهذا ما لا ينضبط في كتب أسباب النزول, ولهذا ينبغي لطالب العلم أن يتوسع في ذلك, وأن

ينظر في الكتب المصنفة في هذا، والكتب غير المصنفة في هذا.

والذي يخدم طالب العلم أن ينظر في سائر المصنفات التي تعتني بعلوم القرآن, كذلك المصنفات التي اعتنت بالتتبع بمعرفة أسباب النزول.

وقد يقال: إن أدق وأشمل كتب المتأخرين عناية بأسباب النزول وزيادة عن الكتب المصنفة في ذلك هو كتاب التحرير والتنوير لـــابن عاشور، فإنه قد اعتنى بأسباب النزول, واعتنى أيضاً بالزيادة على المصنفات والتماس الأحاديث التي ورد في سياقاتها آيات عن رسول الله ﷺ, فإنه يوردها ويستنبط منها سبباً للنزول, وهو من المدققين والمحررين في هذا, إلا أنه يؤخذ عليه عدم عنايته في أبواب العلل وأبواب التصحيح والتضعيف, وظهر في ذلك عدم عنايته بالصحيح والضعيف، فيقدم تارة الضعيف على الصحيح, وتارة يقول ويعمل بالحديث الضعيف في هذا الأمر. وهذا ما ينبغي على طالب العلم أن يكون من أهل الحياطة فيه.

- **المعرفة بأبواب المغازي والسير والتاريخ**

ومن الأمور المهمة أيضاً في إدراك ومعرفة المواضع في أسباب النزول: أن يكون طالب العلم من أهل المعرفة بالسيرة والتاريخ وأبواب المغازي, فإن النبي ﷺ قد نزل عليه القرآن على أبواب متنوعة, ما يتعلق في أبواب العقائد, وما يتعلق في أبواب الأحكام, وما يتعلق في أبواب المعاملات.

أبواب الأحكام متنوعة, ومن هذه الأحكام: أبواب الجهاد, فالجهاد جهاد النبي ﷺ, آي الجهاد نزلت في زمن معين, فإذا عرف الإنسان ذلك الزمن الذي نزلت فيه أو تلك الغزوة التي نزلت فيه؛ استطاع أن يصل إلى سبب النزول المقصود من ذلك.

فثمة آيات نزلت على رسول الله ﷺ، منها ما نزل عليه في بدر, ومنها ما نزل عليه في أحد, ومنها ما نزل عليه في حنين, ومنها ما نزل على رسول الله ﷺ في المدينة قبل أن يذهب إلى جهاده.

فتكون هذه من المعاني العامة التي توصل طالب العلم إلى المقصود من سبب النزول, ولا يذكرها العلماء في أسباب النزول, وإنما يجدها طالب العلم في كتب السير والمغازي ونحو ذلك.

- **معرفة المقربين من النبي ﷺ وعلمهم بأسباب النزول**

وكذلك أيضاً ينبغي لطالب العلم أن يكون ممن يعلم المقربين من رسول الله ﷺ في خاصته حتى يدرك سبب النزول, وذلك أن سبب النزول له خصيصة من جهة المعرفة والإدراك تختلف عن إدراك المعنى.

والنبي ﷺ ينزل عليه القرآن فيتلوه على الناس كافة, أما سبب النزول فهو خاص بمن شهد ذلك, أما المعنى العام فإن النبي ﷺ

من جهة الحكم والتشريع مأمور بأن يبلغ الآية للناس, لا أن يبلغ سبب نزولها, ولهذا سبب النزول لا يكون عاماً لسائر الناس, وإنما يختص به من كان قريباً من رسول الله ﷺ.

ولهذا ينبغي لطالب العلم أن يعرف المقربين من النبي ﷺ في أبواب القرآن, والمقربين من رسول الله ﷺ في مخالطته في قيامه وقعوده وفي أسفاره وحله.

ومن أظهر هؤلاء: الخلفاء الراشدين الأربعة, فإنهم أكثر الناس مخالطة لرسول الله ﷺ وعلى الأخصأبي بكر و عمر , وكذلك أزواجه, فإنه إذا جاء سبب نزول وكان فيه أحد هؤلاء فإنهم أعلم الناس بذلك وأدق, ويكون قولهم أرجح من غيره.

أما بالنسبة للتأويل فإنه لا محل للرجحان بمعرفة أسباب النزول في أبواب التأويل، باعتبار أن التأويل هو باب آخر ينبغي للإنسان ألا يخلط بين هذين، فمعرفة الأسباب منفكة ومنفصلة عن قدرة الإنسان على الاستنباط ومعرفة المعاني.

كذلك أيضاً الأربعة من الصحابة عليهم رضوان الله تعالى الذين قال فيهم رسول الله ﷺ كما جاء في الصحيح: (خذوا القرآن عن أربعة).

وكذلك جاء في المسند والسنن على اختلاف في أحد هؤلاء الأربعة: (خذوا القرآن عن أربعة: عن أبي بن كعب , وعبد الله بن مسعود و زيد و أبي موسى).

وهؤلاء هم من أهل القرآن, فإذا جاء أسباب النزول عن المقربين عن رسول الله ﷺ, وهؤلاء الأربعة فإنهم من أدق الناس وأضبطهم لأسباب النزول الواردة عن رسول الله ﷺ, هذا في الأعم الأغلب.

والمراد من هذا: أن النبي عليه الصلاة والسلام إذا حال إلى هؤلاء الأربعة فإنهم عرفوا المعنى الذي لأجل الوصول إليه نعرف سبب النزول, فإذا كان كذلك فإنهم قد أدركوا سبب النزول, وأدركوا حينئذ المعنى الذي قصده رسول الله ﷺ من تبليغ ما جاء عن ربه.

- **معرفة القرائن التي احتفت بالآية**

كذلك من الأمور المهمة لطالب العلم في أبواب معرفة أسباب النزول: أن ينظر في القضايا التي قد اقترنت بالآية في حكم الصحابة ولو بعد وفاة رسول الله ﷺ, فهذا نوع من الأنواع التي توجه طالب العلم إلى معرفة سبب نزول الآي، ولو لم ينص عليه، مع اختلاف الزمن واختلاف الحال.

فإذا كان الصحابة يستدلون بآية من آي القرآن على حكم من أحكام الفقه، فينبغي لطالب العلم أن ينظر في هذه الآية

وسياقها, فإنها إن لم تعطه المعنى التام في سبب النزول فإنها تعطيه شطره, أو بعضه أو أكثره.

وذلك أن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى على سبيل الخصوص إذا قالوا: إن هذه الآية نزلت على رسول الله ﷺ في كذا وكذا, أو نزلت في فلان بن فلان, وفتياهم في هذه الآية على قضية معينة أعطاك نوعاً من الفهم, وأن الأولى وهي قولهم: نزلت الآية في كذا وكذا هو الذي قصده العلماء في حكم المرفوع, وأن ما أفتوا به في زمنهم واستدلوا بهذه الآية أن ذلك الموضع هو دون ذلك مرتبة.

وله من وجه آخر حكم الرفع باعتبار أنهم قصدوا ذلك في أبواب التأويل؛ لأنهم عرفوا مراد رسول الله ﷺ، فكان ذلك كحكم المرفوع إليه عليه الصلاة والسلام.

ولهذا طالب العلم لا يمكن أن تتحقق له معرفة أسباب النزول إلا بمعرفة الكتب المصنفة بهذا الأمر على نوعيها, وكذلك معرفة السير والمغازي ومعرفة السياقات التي ترد فيها الآية في كلام رسول الله ﷺ, فقد ترد آية على رسول الله ﷺ, وسبب نزولها قد سبق عليه ذلك الأمر. فيكون لها سبب نزول غير الواقعة التي نزلت فيها.

فسورة الفيل وما تضمنت من معان هو قبل بعثة النبي ﷺ, ولكن ما الظرف الذي نزلت فيه, وما هو الأمر؟ هو للتدليل على قضية معينة, ومخاطبة المشركين لمعنى معين, فهذا المعنى الذي في الآية لا يلزم ترابطه بالحادثة الزمنية, ولهذا كان القرآن أكثره من القصص التي لم يشهدها رسول الله ﷺ من أحوال الأمم السابقة.

الاعتناء بمرويات الصحابة في الفتيا المستدل بها في أبواب المعاني

والمعنى الأخير الذي أشرنا إليه وهو أنه ينبغي لطالب العلم أن يعتني بمرويات الصحابة في فتياهم التي يستدلون بها في أبواب المعاني, فيستدلون بشيء من كلام الله سبحانه وتعالى، فهذا يعطيك شطراً من معرفة أسباب النزول, وهذا مما لم يجمع، ولم يحوه كتاب ولم يصنف فيه أحد فيما أعلم, بل لم يشر إلى هذا المعنى أحد ممن صنف أو تكلم في هذا الباب.

ومما ينبغي لطالب العلم أن يكون من أهل السبر في معرفة مواضع الآي في كلام الصحابة عليهم رضوان الله تعالى, ولهذا يقال: إن من أفضل المباحث في أسباب النزول: أن تجمع الآيات التي تكلم عليها الصحابة في الفتيا أو استدل بها الصحابة على معنى من المعاني.

وهذا قد يوجد في المصنفات ولها مظانها, ومن هذه المصنفات في ذلك كتب التفسير، سواء كان ذلك كتب الآثار وغيرها, أو كتب السير والمغازي، فإن فيها ما يوردونه من استدلال في هذا, كذلك كتب الزهد والرقائق والورع, وكتب فضائل الأعمال. وضبط ذلك لا يمكن أن يحصر, فثمة مصنفات في هذا الباب لا يمكن أن يحدها الإنسان, ومن أشهر ذلك الكتب المصنفة في

أحكام القرآن.

والكتب المصنفة في أحكام القرآن هي ما جاء عن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى, أو ما جاء عن رسول الله ﷺ في تأويل تلك الآية شيء من الأخبار, أو أنزلت هذه الآية وأسقطت على حكم أو في حال فتيا سألها رسول الله ﷺ واحد من الصحابة, ولكنها ليست شاملة لذلك المعنى المراد.

ولهذا ينبغي لطالب العلم أن يعتني ابتداءً بهذه المصنفات مما تقدم الكلام عليه في كتب التفسير، وكذلك كتب السير والمغازي.

كذلك ما يتعلق بكتب أحكام القرآن, وأحكام القرآن مصنفة في هذا, وثمة كتاب أحكام القرآن للشافعي , وأحكام القرآن لـأبي يعلى , وأحكام القرآن للجصاص, وأحكام القرآن لـأبي بكر ابن العربي , وغيرها من الكتب المصنفة في هذا, فإنها مما يفيد طالب العلم في معرفة وجهة الآية في الحال التي نزلت فيها.

معرفة ما يورده المفسرون في تفسير آية

كذلك أيضاً مما يفيد طالب العلم في ذلك مما لا تذكر فيه الآية, وهو مرتبة دون ذلك: ما يورده المفسرون في آية من الآيات, ويوردون في معنى تلك الآية حكماً من الأحكام, فإذا ذكر العلماء آية من الآيات, ثم أوردوا كلاماً فيه لرسول الله ﷺ أو لأحد من الصحابة، فإن هذا السياق ربما كان قد اختصر منه ذلك الموضع الذي يشير إلى أن هذا الكلام جاء في سياق هذه الآية, ولكن يذكرونه في كتب الأحكام وكتب التفسير من غير إشارة إلى هذا. وهذا ما يتضمنه كتب الأحكام، وما تتضمنه كتب التفسير, وهذا أيضاً مما لا حد له ولا حصر.

أبرز المعتنين بأسباب النزول

ثمة أئمة وأجلة من السلف الصالح من التابعين ممن اعتنى بأبواب أسباب النزول, وأبرز المعتنين بأسباب النزول من السلف الصالح هم أهل المدينة, فهم أظهر من اعتنى بأسباب النزول وأكثر من غيرهم, بل إن أقوى الأسانيد وأقوى المرويات في أسباب النزول هي عن المدنيين والمكيين.

وأكثر الصحابة عليهم رضوان الله تعالى منقولاً عنهم في أسباب النزول هو عبد الله بن عباس , وذلك لأسباب, منها: أن عبد الله بن عباس كان من أكثر الناس سؤالاً عن أسباب النزول ممن لم يدركه, وذلك أنه إنما توفي رسول الله ﷺ وهو شاب يافع في أول بلوغه, ولهذا قد جاء في الصحيح من حديث عبد الله بن عباس : (أنه لما كان رسول الله ﷺ بمنى وابن عباس قد ناهز الاحتلام)، ثم النبي عليه الصلاة والسلام توفي لما رجع عليه الصلاة والسلام إلى المدينة.

و عبد الله بن عباس إذا كان أكثر الصحابة مروياً في أسباب النزول فإن ذلك إشارة إلى أنه كان ممن يسأل الصحابة عليهم

رضوان الله تعالى، وأيضاً تأخر وفاة عبد الله بن عباس عن كبار الصحابة كالخلفاء الراشدين.

وتأخر الإنسان في ذلك من الصحابة يدل على حاجة الناس إليه, فإذا احتاج الناس إليه أخرجوا ما لديه, أما أبو بكر و عمر فكان الصحابة يعرفون المنقول عن رسول الله ﷺ, فكان السؤال في ذلك قليلاً, كحال الصحابة لما كانوا في زمن النبي عليه الصلاة والسلام فقد كان سؤالهم عن معاني القرآن قليلاً, ولهذا تفسير النبي ﷺ للقرآن قليل ونادر بالنسبة للمروي عنه عليه الصلاة والسلام في أبواب الديانة؛ لأنهم يعرفون ذلك ولا يحتاجون إلى سؤال.

ولكن لما دخلت العجمة على الناس وتأخر عبد الله بن عباس وفاة في ذلك احتاج الناس إليه, فأخذوا يسألونه فظهرت الفتيا عنه, ولهذا كان المروي عنه أكثر من عبد الله بن مسعود وأكثر من أبي بن كعب وأكثر من زيد بن ثابت وأكثر من أبي موسى؛ مع أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: (خذوا القرآن عن هؤلاء)؟ لأن عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى قد تأخرت وفاته.

كذلك أيضاً من الأسباب في هذا: أن عبد الله بن عباس كان من أهل بيت النبوة, فهو ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم, فكان يخالط النبي عليه الصلاة والسلام ويجالسه ويخدمه كثيراً، ولهذا اختص بمعرفة كثير من مواضع أسباب النزول عمن لم يشاهد رسول الله ﷺ.

فإذا كان كذلك علينا أن نعتني بالمروي عن عبد الله بن عباس في أبواب أسباب النزول.

وأكثر الناس عناية بأسباب النزول في المروي عن عبد الله بن عباس هو مجاهد بن جبر وإنما قلنا: مجاهد بن جبر مع عناية عكرمة بأسباب النزول, إلا أن عكرمة أكثر نقلاً عن عبد الله بن عباس بأسباب النزول أما مجاهد فهو أكثر عناية, وكيف يكون هذا؟

أن مجاهداً يسمع من عبد الله بن عباس أسباب النزول ولكنه يعتني بتفسير الألفاظ, ولا ينقل أسباب النزول, وعكرمة أقل منه أخذاً عن عبد الله بن عباس لأسباب النزول وأكثر رواية عنه, وهذا واضح, أي أن أن مجاهد بن جبر أكثر أخذاً لأسباب النزول من عبد الله بن عباس لكن نقله عنه أقل, و عكرمة أقل أخذاً لأسباب النزول عنعبد الله بن عباس ولكنه ينقل أكثر مما ينقله مجاهد بن جبر .

وإذا أردت أن تحصي ما ذكر في أسباب النزول تجد عناية عكرمة بأسباب النزول أكثر من مجاهد بن جبر , ولهذا نستطيع أن نقول: إن مجاهد بن جبر المروي عنه في أسباب النزول أدق من غيره, والدليل في ذلك ما جاء عن مجاهد بن جبر أنه قال: عرضت القرآن على عبد الله بن عباس ثلاث مرات, وجاء ثلاثين مرة, أوقفه عند كل آية، فأسأله فيما نزلت.

وله حكايات عن عبد الله بن عباس أن هذه الآية نزلت في كذا وكذا, وهذا العرض المكرر من مجاهد بن جبر وإيقافه عند كل

آية دليل على الاختصاص, مع كون عكرمة وهو مولىً لــعبد الله بن عباس إلا أن المأخوذ والعرض عنده أقل من العرض من مجاهد بن جبر.

وأما المروي عن عكرمة وعنايته بأبواب أسباب النزول فهي أكثر من مجاهد بن جبر , وينبغي أن يفرق بين الأمرين, وأن الكثرة لا تعني الأفضلية.

قد يكون الإنسان عالماً لكنه قليل الكلام، وقد يكون الإنسان قليل العلم ولكنه كثير الكلام, وهذا أمر معلوم, وينبغي للناس أن يفرقوا بين هذا وهذا, فتجد مثلاً من الصحابة من توفي مبكراً كـأبي بكر , تريد أن تجمع الفقه المروي عن أبي بكر تجده قليلاً لا يساوي صغار الصحابة الذين جاءوا بعده، وهذه القلة لا تعني عدم الفقه أو التباين في الفقه، وإنما قلة المروي لا علاقة لها في ذلك.

وأصحاب عبد الله بن عباس الذين يعتنون بأسباب النزول، هم: مجاهد بن جبر و عكرمة و سعيد بن جبير , و سعيد بن جبير في كثير من الأحيان يعتني بأسباب النزول في أبواب الأحكام.

و عكرمة مولى عبد الله بن عباس يعتني بأسباب النزول في آيات الأحكام وغيرها.

و مجاهد بن جبر من جهة الحكاية نجد مروياته عن عبد الله بن عباس في أسباب النزول هي دون مروياته في تفسير الألفاظ.

بل إن مجاهد بن جبر هو من أقل أصحاب عبد الله بن عباس حكاية للتفسير عنه.

والسبب في ذلك أن مجاهد بن جبر في حكاية التفسير عن عبد الله بن عباس أنه أخذه منه وبين, وهذا هو الذي يأتي عليه؛ فنقل كل ملفوظ عن عبد الله بن عباس فيه إثقال على السامع, فينقل المعلومة ويحكيها ويحيلها من جهة الأصل, كل ما لديه هو عن عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى.

مراسيل المدنيين والمكيين وغيرهم في أسباب النزول

كذلك أيضاً: فإن ما جاء في ذلك من أسباب النزول من كلام المفسرين الضعيف في هذا ما كان من أبواب الإرسال من غير المدنيين, وأما مرسل المدنيين في أسباب النزول فإنه أقوى من المراسيل في غيره.

والسبب في ذلك: أن المراسيل في أسباب النزول تقتضي الشهرة, وذلك أنها نزلت عامة ونزلت في مجمع, وهذه السورة تقتضي النقل, أن ينقلها جماعة ولا ينقلها واحد, وهذا مدعاة إلى نقل الإنسان تلك الرواية إلى غير واحد فيحكي ذلك.

ولهذا يأتي عن جماعة من المفسرين من أهل المدينة من يحكي سبب النزول ولكن لا يبين من نقله عنه, وهذا مرده أيضاً إلى قوة

واحتراز ذلك الراوي, وأما الذين يروون أسباب النزول من غير المدنيين والمكيين وهم من أهل الآفاق, فرواياتهم لأسباب النزول معدودة في المطروح والواهي؛ وذلك لبعدهم، خاصة إذا كان سبب النزول ليس موجوداً عند أهل المدينة, وإنما خصصنا أهل المدينة لمعاني:

أولاً: أنهم ممن نزل القرآن فيهم, والقرآن إذا نزل يتناقله الناس أن هذه الآية نزلت في كذا وكذا.

كذلك أيضاً: أن من نزلت فيه الآية مدعاة لفضله ومنقبته, فإنه يذكر في المجالس أن هذه الآية نزلت في فلان بن فلان, فإذا ذكر أحد المدنيين أن هذه الآية نزلت في فلان بن فلان ولم تنزل فيه, وأحد من أهل المدينة يعلم أن المخبر في ذلك كاذب، فإنهم يتبادرون إلى نفي ذلك أكثر من أن يتبادروا في فتيا يقولها وتكون هذه الفتيا مرجوحة.

ولهذا إذا تواتر واستفاض عند العلية من التابعين أن هذه الآية نزلت في فلان بن فلان على سبيل التخصيص، فإن هذا دليل على قوة ذلك إذا لم يوجد من يخالف في هذا الأمر؛ لأن هذا من أمور المناقب والفضل.

كذلك أيضاً فإن هذا مما يتعلق بكلام الله عز وجل, والصحابة والتابعون يحترزون في كلام الله ما لا يحترزون في غيره ولو أرسلوا, فإذا عرف الشخص أنه من أصحاب الديانة فنسب شيئاً من أسباب النزول إلى رسول الله ﷺ فإن هذا أقوى من روايته إلى رسول الله ﷺ قولاً قاله أو فعلاً فعله أو هدياً هداه عليه الصلاة والسلام, لأن ذلك يتعلق بكلام الله جل وعلا فأوجب احترازاً.

فما يرد من قولهم وهم من أهل الديانة والعدل والثقة والعبادة، فإن قولهم في ذلك يقدم على قول غيرهم من غير ذلك البلد ولو كانوا أعلى طبقة.

النظر في أسباب النزول إلى الخصيصة المقترنة بالمعنى المتضمن للآية

كذلك أيضاً ينبغي أن ينظر في أبواب معرفة أسباب النزول إلى الخصيصة المقترنة بالمعنى المتضمن لتلك الآية, فثمة معانٍ في الآيات في كلام الله سبحانه وتعالى تتضمن خصيصة للناقل, الناقل لسبب النزول, فثمة أناس يعتنون بأمور الجهاد من الصحابة, وثمة أناس يعتنون بأمور الجهاد من التابعين.

والذين يعتنون بنصوص الجهاد من الصحابة والتابعين إذا رووا سبب نزول وبينوا أن هذا المعنى جاء فيه كذا والآية من الجهاد فإنهم أعلم الناس بذلك.

كذلك أيضاً ما يتعلق في أبواب الأقضية والحدود والتعزيرات والمواريث, وكذلك أيضاً ما يتعلق في أبواب المعاملات من البيع والشراء، وكذلك أيضاً أمور الزكاة كالصاع والمد، وكذلك الأطعمة وأنواعها وإخراجها ومصارفها ونحو ذلك, وهذا يرجع فيه إلى

أهله.

كذلك أيضاً من كان من أهل الولايات فإنه أعلم بما يخص به من أحكام شرعية مما نزل به القرآن أولى من غيره, فتلك الولايات فيها نصوص كثيرة أنزلت فيها, منها ما يتعلق في أمور الزكاة, ومنها ما يتعلق في أحكام الرشوة, ومنها ما يتعلق في إقامة الحدود, ومنها ما يتعلق في إقالة ذوي الهيئات, ومنها التعزيرات وغير ذلك.

ومنها أيضاً ما يتعلق بأمور النساء, وهن أعلم الناس فيه, فإذا كانت الآية نزلت في حكم النساء فإن ما جاء في سبب النزول ولو كانت الراوية في ذلك في عداد المجهولات من التابعيات, فإن إدراكها لسبب النزول أولى من غيرها؛ لأن ذلك من خصائصها فيما يتعلق في أبواب العدد, وكذلك ما يتعلق في أبواب الحيض والنفاس, وما يتعلق أيضاً في أبواب الحجاب والستر وغير ذلك، فإنه في أمور النساء أظهر من غيره.

وهذا من الأمور التي ينبغي أن يستحضرها الناظر في أسباب النزول.

وكلما كان الموضوع أخص كان من اختص به أدرك وأعلم, ومن لم يختص به أبعد, وهذا في بعض القضايا كمسألة الحيض والنفاس, كذلك أيضاً في مسألة العدد.

فتجد مثلاً عن الصحابة خلافاً في مسألة القرء, ومراد الله سبحانه وتعالى في ذلك, فقد جاء عن عائشة عليها رضوان الله تعالى في ذلك قولان, ويقال: إنما جاء في ذلك من تأويل عن عائشة عليها رضوان الله تعالى في ذلك أرجح من غيرها؛ لأن هذا مما يتعلق بأمر النساء أكثر من غيرهن.

وكذلك أيضاً ينبغي أن يعلم أنه ما من آية من كلام الله سبحانه وتعالى من جهة الأصل إلا ولها سبب نزول على المعنى العام الذي تقدم الإشارة إليه, سبب نزول العام سياق عام, وذلك كأن يكون تهيأ الجو في المدينة ومكة على نزول آية من آيات أو حكم من الأحكام فنزل.

وهذا إذا عرفناه أدركنا أهمية معرفة طالب العلم في أبواب التفسير؛ لتغير الزمان في المدينة ومراتبه, ولهذا فإن من أعظم المدركات لطالب العلم في أبواب أسباب النزول أن يعرف الأحكام وتسلسلها, وأن يربط بعضها ببعض كما يربط الإنسان نسبه بأبيه وجده.

وذلك أن الإنسان إذا عرف أن الحكم نزل في سنة كذا أن يعرف الحكم الذي قبله في أي عام, فينظم الأحكام في سنوات معلومة مترابطة, هذه قبل هذه وهذه قبل هذه, فإذا عرف ذلك على سبيل التاريخ وعرف أحوالهم استطاع طالب العلم حينئذ أن يرجح في أبواب أسباب النزول.

كذلك أن يزيل الإشكال الوارد عنده في حال تضاد وتعارض الآي في أسباب النزول, فإذا كان كذلك وفق إلى معرفة الراجح من المرجوح, وكذلك الصواب من الخطأ, وهذا لا يوفق إليه إلا من اجتهد وحرص على ذلك.

وهذا لا يمكن أن يتحقق للإنسان إلا بمعرفة الإنسان بالتاريخ والسير والمغازي, ومعرفة الإنسان أيضاً بفقه الصحابة حتى يعرف تلك السنوات, كذلك معرفة بسيرة رسول الله ﷺ واطلاعاً موسعاً على كتب السنة وكتب التفسير, وعلى سبيل الخصوص تفسير آيات الأحكام, فإن أعظم ما يبين مواضع نزول القرآن هي آيات الأحكام.

الآيات التي يكثر فيها سبب النزول

وهذا ما ينبغي أن يستحضر الإنسان أن الآيات التي فيها سبب نزول أكثر هي آيات الأحكام أكثر من غيرها, فالآيات التي نزلت في أحكام الجهاد ونزلت في أحكام الصلاة والصيام والحج والعدد والحدود ونحو ذلك هذه مرتبطة بالأحكام الفقهية, وهذا ما تقدم الإشارة إليه باعتبار أن أمر العقائد لا تحتاج إلى سبب نزول باعتبار أن الحكم ثابت لا يتغير لدى أمة الإسلام, وكذلك الأمم السابقة لها.

وذلك أن القرآن –كما تقدم الإشارة إليه– ينقسم إلى ثلاثة أقسام: توحيد وفقه وحلال وحرام والقصص, لا يخرج القرآن عن هذا, ويدخل في هذا ما يسمى في أبواب الفضائل, كل في بابه, فضائل الأحكام في بابها, وفضائل العقائد في بابها, وفضائل القصص والسير والمغازي في بابها.

ويدخل في هذا أيضاً ما كان من أبواب الحكايات عن الأمم السابقة على سبيل الإجمال, وذلك أن طالب العلم إذا أراد أن يعرف أسباب نزول الآي وفصلها كما تقدم على معنى الإجمال, وفرق بين المدني والمكي, يعلم أن النبي ﷺ أنزل عليه جملة من القصص، كقصص الأنبياء السابقين, كقوم عاد وهود وثمود وصالح ونوح وغيرهم, أنزلت على مُحَمَّد تلك القصص مع تباين ألفاظها ومواضعها من القرآن, وذلك أنها أنزلت في وقت شدة, وما من قصة من القصص أنزلت على رسول الله ﷺ إلا والأصل أنها في زمن الشدة؛ مواساة لرسول الله ﷺ.

فيلتمس الإنسان مواضع الشدة حتى يوفق إلى الصواب في معرفة سبب النزول, هل كان ذلك في لأواء وشدة وفقر, أو كان ذلك مثلاً في غزو وجهاد, أو كان ذلك في تسلط أعداء, أو قوة منافقين وكذلك زعزعتهم وإرباكهم لوضع رسول الله ﷺ ومن معه, فيكون ذلك مقترناً بتلك الأحوال.

ولهذا ينبغي لطالب العلم أن يجمع تلك العلوم والمفاهيم والمدركات حتى يتحقق لديه سبب النزول على الوجه الأصح والأتم والأمثل.

العلاقة بين معرفة سبب النزول وبين تقييد الحكم وعمومه

وهنا ثمة إشكال أو سؤال ربما يسأل كثير من الناس إياه: هل ثمة صلة بين معرفة سبب النزول وبين تقييد الحكم أو عمومه؟

أولاً: ينبغي أن يعلم أن الأصل في كلام الله جل وعلا العموم كما تقدم الإشارة إليه, وذلك أن الله سبحانه وتعالى ما أرسل نبيه إلا إلى الناس كافة, وإذا كان القرآن قد أنزل للناس كافة, فالقرآن الذي أنزل على مُحَمَّد هو للناس كافة، ولو كان الخطاب على سبيل التخصيص.

الإشكال الذي يورد هنا أن بعض آي القرآن جاء الخطاب خاصاً بالنبي ﷺ, فما الفائدة حينئذ من المعنى المتضمن لتلك الآية؟

فحينما خص الله جل وعلا نبيه عليه الصلاة والسلام بجملة من الخصائص التي عرفنا سبب نزولها, كقبول النبي صلى الله عليه وسلم لمن عرضت نفسها, وكخصائص بعض أمهات المؤمنين بتحريم النكاح لهن من بعده عليه الصلاة والسلام, وكخصيصة النبي ﷺ بكثرة أزواجه, وغير ذلك.

إذا عرفنا هذا القيد, فما هو الحكم من هذه الآية الذي يشمل الأمة؟

أولاً: ينبغي أن يعلم أن المعاني الواردة في كلام الله سبحانه وتعالى لا تقيدها أسباب النزول, وإنما تقيدها ألفاظها, وإنما أسباب النزول إنما تدل على معانيها, وأما ألفاظها فإذا جاءت مقيدة فتحمل على تقييدها, وأما الحكمة من ورودها فهي على حكم كثيرة، منها:

التعبد بتلك الألفاظ من التلاوة.

الأمر الثاني: التدبر بتلك المعاني التي جاءت فيها ولو لم تكن متصلة بالإنسان, فإذا كان هذا بيان حال النبي ﷺ وبيان حكمه فهذا أيضاً في أحوال الأمم السالفة, فالقرآن مليء بقصة موسى وعيسى ونوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم من أنبياء الله جل وعلا.

وهذه القصص أحوال لأمم سابقة يستنبط منها الإنسان من المعاني والتدبر والحكم ما لا يتعلق بأحكام فقهية, فالقرآن ما جاء لبيان الحلال والحرام مجرداً, وإنما هو طريق هداية وتوطين للنفوس وانشراح للصدر.

فإذا كان الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه عليه الصلاة والسلام ببعض الخصائص دل الدليل على أنها من الخصائص وظهر ذلك في سبب ورودها, وفي اللفظ الذي جاء في سياق هذه الآية, فإن من أعظم المعاني التي يستفيد فيها الإنسان أن الله جل وعلا لطيف بعباده ورحيم بنبيه عليه الصلاة والسلام.

وأن الله جل وعلا حينما يخص عبده بخصيصة فهو دليل على فضله ومزيته على غيره, فإذا كان هذا لرسول الله ﷺ وتخصيصاً في القرآن من غيره، فإن هذا دليل على فضل رسول الله ﷺ, وهذا من المعاني التي ترد في هذا المعنى ولو لم يتلبس الإنسان بها مباشرة, فتلك معانٍ عامة يستفيدها الإنسان من تلك الألفاظ, وكذلك المعاني الخاصة التي يجمع العلماء على أنها لا تتعدى رسول الله ﷺ, وإنما هي خاصة به.

وبهذا نعلم أن ما يطلقه العلماء: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب, هذا هو الأصل الذي لا يخرمه خارم إلا ما جاء من النزر اليسير من الصريح في الألفاظ, وبهذا نعلم أن ما جاء من تغير الخطاب في كلام الله جل وعلا من تخصيص أهل الإيمان فإنه شامل لسائر الناس، سواء كانوا كفرة دخلوا الإيمان, أو من كان في الإيمان حال نزول القرآن أو قراءته للقرآن.

وكذلك أيضاً إذا خوطب الرجال فيدخل فيه النساء, وإذا خوطب النساء يدخل فيه الرجال إلا لخصيصة فطرية أو لخصيصة في ظاهر لفظ القرآن أنهم لا يدخلون في ذلك, فإنه خاص بهذا.

وما جاء من الألفاظ مما هو خطاب موجه للصحابة فإنه عام لغيرهم, إذا جاء الخطاب للمهاجرين والأنصار فهو عام لغيرهم.

ووجه العموم أن من أراد أن يصل إلى مرتبتهم فليندرج تحت خطابهم وعملهم حتى يصل إلى مرتبتهم, ولهذا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العلماء هم ورثة الأنبياء, فكان النسب بينهم كحال الابن مع أبيه يرثه, ويأخذ منه ما نزل عليه من الحكم, فكانوا أحق الناس بالنبي عليه الصلاة والسلام ولو تأخر ذلك زمناً.

ومن الأمور المهمة في أسباب النزول: أن يكون طالب العلم على معرفة بمدار الأسانيد التي تدور عليها أسباب النزول, والصحيح منها والضعيف وأصحها، وما هي القرائن التي يرجع فيها طالب العلم إلى أبواب الصحة في ذلك, وما هي الأسانيد المشهورة التي ترد في أسباب النزول؟

هذا ما سنتكلم عليه بإذن الله عز وجل في الدرس القادم.

أسأل الله جل وعلا لي ولكم التوفيق والرشاد والهداية, وأن يسلك بي وبكم منهجاً قويماً, وصراطاً مستقيماً, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد.

الدرس الثالث

اختلف العلماء في المرويات المتعلقة بأبواب التفسير بين الوقف والرفع لأدلة ذكروها في هذا الجانب، وأما ما كان من أسباب النزول فقد نص بعضهم على أن لها حكم الرفع، ولهم حالات في التعامل معها بين التشديد والتساهل، فيشددون في المرفوع والوارد في آي الأحكام وما كان خاصاً ما لا يشددون في غيرها. وقد اعتنى الأئمة بأسانيد أسباب النزول رواية وتصنيفاً إلا أن في مصنفاتهم ذكر الصحيح والضعيف مما ينبغي على طالب العلم أخذ الحيطة في الاستفادة من ذلك، والنظر في صور التمييز بينها.

تعامل العلماء مع المرويات في أبواب التفسير

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَّد, وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, أما بعد:

فتقدم معنا الكلام على جملة من مسائل أسباب النزول, وفي هذا المجلس بإذن الله تعالى نتكلم على ما يتعلق بأسانيد أسباب النزول, وكذلك مظانها من جهة الصحة والضعف, والمصنفات الممكنة في ذلك, وكذلك طرائق العلماء في التعامل مع هذه الأسانيد. وهذا من الأمور المهمة, وهي خلاصة ما نتكلم عليه من أسباب النزول.

وينبغي لطالب العلم أنه ما دخل علماً من العلوم إلا ويعتني بصحته ونقاوته من الدخيل فيه, وذلك أنه لا يخلو علم من العلوم أياً كان، سواء كان من العلوم العقلية أو العلوم النقلية إلا ويوجد دخيل فيها, فعناية طالب العلم بذلك من أعظم المهمات وأجلها.

وذلك أن عدم العناية بذلك يؤثر على عمله بذلك المعلوم, فإذا كان ضعيفاً كان عمله ضعيفاً, وإذا كان ذلك المروي أو ذلك المعلوم خطأ كان العمل خطأ, وإذا كان ممزوجاً بخطأ وضعف كانت نسبة الخطأ في العمل بقدر نسبته في الضعف. وهذا أمر معلوم.

أولاً: العلماء عليهم رحمة الله كما تقدم يتعاملون مع المروي عن أصحاب رسول الله ﷺ في أبواب التفسير على أنه في حكم المرفوع, وقد تقدم هذا أنه على قولين عند العلماء, منهم من قال: إنه على الإطلاق سواء كان في أسباب النزول أو كان في غيرها.

وهذا جاء الإشارة إليه في كلام بعض العلماء كما تقدم الكلام عليه عند الحاكم كما في كتابه المستدرك, وكذلك في علوم الحديث وغيرها.

ومنهم من قال: إن لها حكم الوقف وليس لها حكم الرفع, ويستثنون من ذلك ما كان من أسباب النزول, قال: وما كان من

أسباب النزول فقد حكي الإجماع على هذا.

وقد نص بعض العلماء أن ما كان من أسباب النزول فإنه على الإجماع له حكم الرفع.

وإذا قلنا بذلك, والمتقرر في طرائق الأئمة النقاد أن الحكم على الأحاديث يتباين, فالمرفوع يشدد فيه ما لا يشدد في الموقوف, وما كان من أبواب الأحكام فإنه يشدد فيه ما لا يشدد في غيره, وهذا من الأمور التي ينبغي أن يعتني بها طالب العلم, أي: أنه يميز بين مراتب المتون التي يحكم عليها.

وقد أشار غير واحد من العلماء في أثناء كلامهم على التفريق بين الموقوف والمرفوع, ونحن في أبواب التفسير وفي أبواب أسباب النزول يندرج الخلاف في هذه تحت خلاف آخر, وهو: هل هذا في حكم المرفوع أم لا؟

فيتبع ذلك خلاف, وهو الخلاف الذي يقع فيه في التعامل مع تلك المرويات التي هي في أسباب النزول أو في أبواب التفسير على وجه العموم. وطرائق العلماء في التعامل معها, وهذا ما سنتكلم عليه بإذن الله تعالى.

أولاً: من أشار إلى أن المرويات في أسباب النزول قد تقدم تعليلهم في ذلك, والوجه الذي قالوه: إن لها حكم الرفع, وأما من قال: إن جميع مرويات التفسير لها حكم الرفع, وهذا مروي عن بعضهم كما تقدم الكلام عليه.

وتعليلهم في ذلك: أنه لا يجوز لأحد أن يخوض في كلام الله جل وعلا إلا ببينة ودليل, فإذا كان كذلك فهو مستندهم للرفع إلى رسول الله ﷺ, فوجب حينئذ في هذا أن يرجع إلى التعامل مع المرويات الموقوفة في أبواب التفسير في تعاملنا مع المرويات المرفوعة. وإذا كان كذلك فإننا نشدد فيها من هذا الوجه.

وكذلك قالوا: إن النبي ﷺ حينما أنزل الله جل وعلا عليه كتابه فإن التأويل إلى الله, كما تقدم الإشارة إليه: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [القيامة:19] , أي: أنه ليس عليك ولا على غيرك, وإنما هو من حق الله جل وعلا, فليس لأحد أن يخوض في كلام الله سبحانه وتعالى بظن أو بغلبة ظن إلا بالرجوع إلى رسول الله ﷺ.

وما أقر النبي ﷺ الصحابة على تأويل فله حكم الرفع, وذلك أن المرفوع إلى رسول الله ﷺ يكون من القول والفعل والتقرير.

فكان اللسان العربي نزل عليه القرآن فأدركوا ذلك المعنى, فيكون حينئذ خطاب القرآن إلى الصحابة كخطاب النبي صلى الله عليه وسلم إليهم من جهة إدراك المعنى, فهم يدركونه على حد سواء, بل إن كلام الله جل وعلا أفصح وأدق وأشمل من سائر كلام البشر, وهذه مزية لكلام الله سبحانه وتعالى ليست لغيره من سائر أنواع الكلام.

ولكن من جهة الأصل ينبغي قبل الولوج في الخوض في أحكام العلماء على أسانيد أسباب التنزيل أن ينبه على مسألة: أن

العلماء من جهة الأصل والتقعيد يخففون في النظر في أسانيد التفسير على وجه العموم. وإذا كان كذلك فهل يندرج في هذا أسباب النزول باعتبار أنها من وجوه التفسير أم لا؟

وهذا ما ينبغي أن ندقق فيه، وأن نفرق بين أمرين:

الأمر الأول: أن نفرق بين المرويات التي تسمى النسخ, أي: أسانيد مدونة ومكتوبة ولم تكن مما ينقل في الحفظ, وما كان كذلك فإنه لا ينظر إليه بالنظر في أبواب الأحكام, وخاصة في أسباب النزول التي تدل على سبب معين لآية دلت على الأحكام, فإننا نتعامل معها بتعامل يختلف عن غيرها.

وذلك أن النسخة التي تروى وفيها سبب نزول هي نسخة لا ينظر فيها إلى الضبط, وذلك أن الضبط على نوعين: ضبط صدر, وضبط كتاب, وضبط الصدر هو الذي يعتني به الإنسان، بضبط المروي من تلقاء نفسه وما ملكه من ملكة الضبط والحفظ والإتقان من غير أن يقيد من ذلك شيئاً في ورق أو رق أو جلد أو غير ذلك, فإنه لا يدون هذا باعتبار أنه يعتمد على محفوظه.

وأما من يدون في النسخ فإنه لا ينظر إلى الضبط وإنما ينظر إلى العدالة, وعدالة الإنسان هي ما كان مسلماً وما كان مأموناً من الفسق, وكذلك يؤمن من الكذب, أما الضبط فإنه لا ينظر إليه في هذا الباب.

لهذا ينبغي لطالب العلم أن يهتم بمعرفة النسخ المروية في ذلك, ومن نظر في الكتب المصنفة في هذا الباب ممن يتكلم على علل مرويات التفسير وأسباب النزول على سبيل التخصيص يجد أنه لا يفرق بين النسخ, ولا يفرق أيضاً بين أسانيد التفسير وغيرها, وهذا من الخطأ والخلل.

وذلك أن الشخص حينما يأتيك بمكتوب ورسالة من شخص حملها إليه, وهذا الرجل ثقة في دينه لكنه لا يحفظ, وكانت هذه الورقة فيها كلام كثير أو منظومة شعرية في ثلاث صفحات أو أربع صفحات أو ملحمة أو مدونة ونحو ذلك, ثم أتاك وسلمك إياها, هل تنظر إلى حفظه هل هو يحفظ الكلام أو لا يضبط الكلام؟

نقول: لا تنظر إلى ذلك, وإنما تنظر إلى عدالته وشدة احترازه, يعني: أنه هل إذا أتى إليك رمى الكتاب في موضع ثم تركه, وربما أتى شخص وأخذ الكتاب ووضع مكانه كتاباً آخر وهو غافل عنه, أو هو رجل حريص يقدر معنى الأمانة, فإذا كان هو من أهل العدالة في ذلك فلا ينظر إلى ضبط صدره.

وما يدون في كتب الرجال هو من الضبط الذي يسمى ضبط الصدر لا ضبط الكتاب, وهذا ينبغي أن يلتفت إليه، أنه في أبواب الجرح والتعديل للرواة، العلماء يتكلمون على ضبط الصدر ولا يتكلمون على ضبط الكتاب.

وإذا وجدت راوياً في أبواب التفسير قد تكلم عليه العلماء بضعف أو توثيق فإنهم يريدون بذلك في الأغلب ضبط الصدر لا

ضبط الكتاب, وهذا من الأمور المهمة التي ينبغي أن يعتني بها طالب العلم.

وإذا قلنا بهذا: فما هو المرد والفيصل في التمييز بين ضبط الصدر وضبط الكتاب؟

نقول: يجب على طالب العلم أن يرجع في ذلك إلى مظانها من كلام العلماء في أبواب العلل وغيرها.

العلماء لهم كلام مفرق في أبواب العلل, وكذلك أيضاً في كتب التفسير وطرائقهم في التعامل مع تلك المرويات المنثورة وليس لها قاعدة في ذلك.

ثمة مصنفات في أبواب العلل نشير إليها مراراً, منها كتاب العلل لـابن المديني, كذلك العلل لـ ابن أبي حاتموالتاريخ الكبير للبخاري , وكذلك العلل للدارقطني , والضعفاء للعقيلي , والكتب التي اعتنت بالمفاريد، كالأفراد والغرائب للدارقطني، وكذلك مسند البزار , ومعاجم الطبراني . وكذلك الكتب التي اعتنت ببيان المعلول من الأحكام ولو اشتمل على شيء من معاني القرآن ككتاب سنن الدارقطني وغيره.

ينبغي أن يرجع فيها إلى مظانها، فإن من كان له نسخة في ذلك فأمره يسير, بمعنى أن الراوي في أبواب ضبط الكتاب المشقة في ذلك أنك تنظر إليه, فإذا وجدته ضعيفاً فإنك تعمل ذلك في كل مروي من مروياته, وهذا يخضع إلى جملة من الضوابط لا توجد في ضبط الكتاب.

ضبط الكتاب أنك إذا وجدت أن فلاناً يروي نسخة فإنك تحتاج إلى الوقوف على حكم العلماء على هذه النسخة فقط, وتكون هذه النسخة حينئذ فيها مئات أو آلاف الروايات, فحينئذ هذا ييسر عليك شيئاً كثيراً.

فينبغي لطالب العلم أن يعتني بمعرفة النسخ عن غيرها, وألا يستعجل بالحكم على نسخة بحكم العلماء على راو من رواتها فيقع في الوهم والغلط.

وكذلك أيضاً ينبغي أن يعتني طالب العلم بالأسانيد المروية عن تلك النسخ, فالنسخ قد تكون متداولة, لكن يروي تلك النسخة راو لم يسمعها من صاحب تلك النسخة, فيقع حينئذ خلط بين ضبط الصدر الذي هو نقل هذه النسخة, وبين ضبط الكتاب الذي تقدم عن تلك المرحلة, فينبغي أن يميز هذا عن هذا.

العلماء عليهم رحمة الله من جهة الأصل يتساهلون في مرويات التفسير, ولهذا يقول عبد الرحمن بن مهدي : إذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب تساهلنا, وإذا روينا في الحلال والحرام تشددنا في الرواة, والمراد من هذا أن العلماء لا يلتفتون إلى التشديد في أبواب التفسير على الإطلاق, هذه هي القاعدة الأصلية.

حالات تعامل العلماء مع المرويات في أسباب النزول

وأما ما كان من أبواب النزول فإن ذلك من جهة التعامل يمكن أن يجزأ ويفصل على أحوال:

التشديد في أسباب النزول الواردة في آيات الأحكام

الحالة الأولى: ما كان من أسباب النزول في آيات الأحكام, فإن ذلك يتعامل معه بتشديد إذا كان فرداً في بابه ولم يعضده عاضد, والمعنى: أنه لم يرد وارد في هذه الدلالة وهذا المعنى من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على سبيل الاستقلال.

فإذا جاء حديث يروى عن النبي ﷺ يوافق الآية ولم يكن ذلك من أسباب النزول، فإن هذا يعضد ذاك, وحينئذ يتساهل في قبول الخبر, ولهذا ينبغي لطالب العلم أن يكون من أهل الإحاطة في أبواب الآي.

وتقدم معنا مراراً أن من حذق طالب العلم وكذلك حسن درايته أن يجمع بين المسائل الواردة في بابها, سواء من الآيات أو من الأحاديث أو من الموقوفات, فيجمع ما كان في الباب حتى يدرك ما اختص به راو وما ووفق عليه, وهذا أمر ينبغي أن يكون على تمييز عند طالب العلم.

لهذا الآيات التي جاءت في أسباب النزول المتعلقة بآيات الأحكام ولم يرد في الباب غيرها فإنه يشدد فيها ما لا يشدد في غيرها, وذلك لتضمنها جملة من الأحكام التي يقع فيها الخلط, فنجد على سبيل المثال ما يأتي في أسباب النزول مثل بعض الأحكام المتعلقة بالنساء, فيقول قائل: إن هذا نزل على أمهات المؤمنين فقط فلا يشمل غيرهن, فننظر حينئذ ونشدد في ذلك باعتبار أن هذا من أسباب النزول المتعلقة بالأحكام, فيشدد في هذا ما لا يشدد في غيره.

والعلة في التشديد في هذا أن ما كان من تفسير القرآن ببيان ألفاظه من كلام الصحابة عليهم رضوان الله تعالى كذلك أيضاً في المرفوع لا يشدد فيه؛ لأن العمدة في تأويل القرآن هو إلى لغة العرب, ولغة العرب يمكن أن تستقل في الفهم، ولولم يرجع في ذلك الإنسان إلى إسناد.

والعمدة أيضاً في قبول الروايات متوسطة الضعف أن يرجع الإنسان في ذلك إلى استقامتها من جهة المعنى, واستقامة المرويات في ألفاظ التفسير من جهة المعنى مردها إلى لغة العرب, ولغة العرب النظر فيها سهل بخلاف الأحكام التي مردها إلى الغيب, ولا يمكن أن تجد ما يوافق ذلك في كلام العرب باعتبار أن مرد ذلك الوحي, على هذا ينبغي أن توجد رواية أخرى في حديث آخر مردها الوحي المجرد, وهذا فيه إعواز فإنه لا يتحصل في كل باب.

على هذا ينبغي لطالب العلم أن يفرق بين ما كان من تفسير القرآن ببيان المعاني والمترادفات، وبين ما كان من بيان أسباب النزول مما كان في أبواب الأحكام وغيرها.

التشديد في أسباب النزول الخاصة دون غيرها

الحالة الثانية في تفصيل التعامل مع المرويات في أسباب النزول: ما كان من أسباب النزول الخاصة التي دل على خصوصيتها ظاهر النص من كلام الله جل وعلا أو ظاهر النص الذي جاء في سبب النزول, فإن ذلك يشدد فيه ما لا يشدد في غيره؛ لأن هذا قد جاء على عكس القاعدة التي نزل عليها القرآن, ونزول القرآن إنما كان لعموم البشر, والرسالة عامة للناس: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:158] , فإذا جاءت آية مخصصة وجاء سبب النزول ببيان تخصيصها, أو جاءت آية عامة وجاء سبب النزول بتخصيصها فإنه حينئذ يشدد في ذلك؛ لأنه يلغي حكماً عاماً, وإثبات الحكم كإلغائه في أبواب الاحتياط, وأنه يشدد في ذلك ما لا يشدد في غيره.

فينبغي لطالب العلم في آيات التخصيص أن يتشدد في مرويات أسباب النزول، ويحترز في ذلك احترازاً شديداً.

التفريق بين الموقوف والمرفوع من المرويات

الحالة الثالثة: في التعامل مع مرويات أسباب النزول: أن يفرق بين ما كان موقوفاً على أصحاب رسول الله ﷺ وبين ما كان مرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام صراحة, فما كان مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ صراحة فإنه يشدد فيه وإن دخل الموقوف على قولنا في حكمه باعتبار الفارق اليسير في ذلك وهو القطع, وفيه حسم لمادة الخلاف فيمن قال: إنه ليس له حكم الرفع, ويوجد ممن قال بهذا من المتأخرين، قالوا: باعتبار أن له حكم الرفع أمر من الأمور المظنونة التي ينبغي ألا يصار إليها إلا ببينة.

وعلى هذا نقول: إن ما جاء في أسباب النزول من المرفوع فإنه يشدد فيه ما لا يشدد في الموقوف.

ومن العلل في ذلك أيضاً أن يقال: إن المرفوع الذي يروى عن النبي عليه الصلاة والسلام يتضمن فيه التشديد من الاحتراز بأن نسبة الملفوظ من القول إلى النبي عليه الصلاة والسلام ولو كان حقاً كبيرة من كبائر الذنوب. وأما نسبة الأقوال لغير الناس من الأقوال الحقة فإن الأمر في ذلك يسير, ولا يقال بجوازه, بل يقال: إنه دون كلام رسول الله ﷺ.

فلو نسبت حكمة قالها رجل من عقلاء الناس وهو لم يقلها ولكنها حق يتفاخر كل الناس بنسبة هذا القول إليه, فنقول: إن ذلك خطأ, وينبغي ألا يتعمده مؤمن, وأن ينزه نفسه عن ذلك, ولكن يختلف عن نسبة الأقوال ولو كانت حقة موافقة للأدلة التي جاءت رواية عن رسول الله ﷺ، فيشدد في المرفوع ما لا يشدد في الموقوف؛ لأنه جاء في الخبر كما في مقدمة صحيح الإمام مسلم , وجاء في سنن أبي داود، قال النبي عليه الصلاة والسلام: (من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين).

يعني: إذا كان يظن ولا يقطع بذلك، فكيف بمن نسب شيئاً وهو يقطع بذلك بوجود كذاب أو وجود إسناد فيه إعضال ونحو ذلك، فإنه ينبغي أن يحترز في نسبة ذلك إلى رسول الله ﷺ أكثر وأشد من أن ينسبه إلى غيره.

التعامل مع أسباب النزول الواردة في غير آي الأحكام

الحالة الرابعة: ما جاء من المرويات في أسباب النزول في غير آي الأحكام, وذلك مما لا يتضمن حكماً كأسباب نزول القصص على النبي عليه الصلاة والسلام في حكاية الأخبار التي كانت في زمن النبي عليه الصلاة والسلام، كأحوال المغازي ونحو ذلك، ما لم يتضمن حكماً من أحكام الغنيمة والفيء والأنفال، وكذلك أيضاً العلاقة مع المؤمن والكافر ونحو ذلك, فإن هذا من مسائل الأحكام بل هو أولى من مسائل الأحكام الفقهية، فإنه يشدد فيها حينئذ.

وأما ما لا يتضمن ذلك ببيان سبب نزول قصة يوسف على النبي عليه الصلاة والسلام أو قصة موسى أو قصة نوح ونحو ذلك وهذا يتعلق فيه التصبير والتثبيت, وهذا يتحقق ولو لم يرد سبب نزول ذلك.

التعامل مع أسباب النزول في فضائل الأعمال

الحالة الخامسة في ذلك: ما كان من أسباب النزول في أبواب فضائل الأعمال, فما كان من أبواب فضائل الأعمال والثواب والعقاب فإنه يتساهل في ذلك, ولكنه من جهة التعامل أكثر تشدداً من معاني القرآن وتفسير الألفاظ, وذلك أن التشدد في أبواب النزول كما تقدم سببه أن له حكم الرفع ولو كان موقوفاً, بخلاف الألفاظ التي تروى عن الصحابة ببيانها, فقد جاء عن بعض العلماء أن لها حكم الرفع, ولكن كثير من العلماء لا يقطع بذلك كقطعه في أسباب النزول, فإذا كان كذلك فإنه ينبغي لنا أن نحترز في هذا الباب ما لا نحترز في غيره, ونفرق بين درجات التشدد في هذا الأمر, وإذا احترزنا في هذه الأبواب وقسمناها على هذا النحو نستطيع حينئذ أن نقول: إن طالب العلم ينبغي له في أمثال هذا أن يفرق في القرائن المحتفة في هذه الأبواب, من التماس الشواهد، وكذلك التماس الشاهد الأعلى على الأدنى من القرآن للسنة, وكذلك الأدنى للأعلى من السنة للقرآن, وكذلك الموقوف للمرفوع, والمقطوع بالنسبة للموقوف, فإن هذا يعضد هذا.

كذلك أيضاً بالنسبة للتفريق في أبواب أسباب النزول، فإنه ينظر في ذلك بين أسباب النزول التي تروى عند المدنيين والمكيين, وبين أسباب النزول التي تروى عند غيرهم, وذلك أن أسباب النزول التي تروى عندهم من غير نكير، فإن هذا أهون من غيره مما يروى عن الآفاقيين.

اعتناء العلماء بأسانيد ومرويات أسباب النزول

المكثرون من رواية أسباب النزول ومراتبهم

تقدم الكلام معنا أن أكثر الصحابة عليهم رضوان الله تعالى ذكراً لأسباب النزول هو عبد الله بن عباس، وأكثر التابعين ذكراً

لأسباب النزول هم أصحاب عبد الله بن عباس , وقد تقدم الكلام على مراتبهم في ذلك.

ولكن ينبغي لطالب العلم أن يفرق بين مراتبهم من جهة الفضل والجلالة والإمامة في التفسير, وبين عنايتهم في باب من الأبواب.

هناك من الأئمة من هو جليل القدر في باب وهو من أهل العلم والمعرفة ولكنه مكثر, وإكثاره في ذلك أعطاه نوع تقصير في الباب الذي لم يعتن به, ومن الأئمة من يعتني بباب وهو مقل في الرواية، فإنه يعتنى بمرويه ذلك باعتبار التخصيص.

والعقل والنقل يدلان على أن الإنسان إذا اعتنى بباب من الأبواب فإنه يضبطه أكثر من ضبطه لغيره, وأن من توسع في أبواب العلوم الشرعية وغير الشرعية فإنه يفوته من حظ كل واحد منهما بقدر توسعه في بقية العلوم, وهذا من الأمور التي ينبغي لطالب العلم أن يكون على بينة منها.

ومعرفة ذلك ومرده أن طالب العلم يرجع في ذلك إلى ترجمة ذلك الراوي إذا كان من المفسرين ممن يعتني في أبواب أسباب النزول كما تقدم عن عكرمة , وكذلك أيضاً سعيد بن جبير , وكذلك أيضاً ما جاء عن مجاهد بن جبر , فهؤلاء أكثرهم عناية بالتفسير هو مجاهد بن جبر , فقد توسع في جميع أبواب التفسير من جهة الأخذ, وأما بالنسبة لروايته فإنه حكى ما كان من أبواب الألفاظ من تفسير المترادفات من أبواب التفسير، فإنه قد اعتنى بذلك أكثر من عنايته بغيره.

المعتنون من أصحاب عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى في أبواب التفسير كما تقدم هم جمع, منهم من اعتنى في أبواب الأحكام كـسعيد بن جبير , ومنهم من اعتنى في أبواب أسباب النزول كـعكرمة مولى عبد الله بن عباس , ومنهم من اعتنى بهذا وهذا ولكنه قد أكثر من العناية في أبواب المترادفات كما جاء عن مجاهد بن جبر عليه رحمة الله. وقد تقدم التفريق بين مجاهد بن جبر و عكرمة في أبواب أسباب النزول, وهذا له أثر فيما تكلمنا عليه هنا.

قلة عناية المتقدمين بأسباب النزول وسبب ذلك

ومن الأمور المهمة التي ينبغي أن يلتفت إليها أن العلماء الأوائل –أعني: من طبقة التابعين وكذلك أتباع التابعين وأصحاب رسول الله ﷺ– لم يكونوا يعتنون بأسباب النزول كعناية المتأخرين, ولهذا فإن المصنفات في ذلك قليلة عند المتقدمين, ويوجد مصنفات في هذا كمصنف ميمون بن مهران فله مصنف في أسباب النزول, ويوجد أيضاً لـعلي بن المديني وهو في أوائل القرن الثالث وفي أسباب النزول, ولكن ما هو أوسع من ذلك بتفسير المترادفات لم يكونوا يعتنون بأسباب النزول كعنايتهم بذلك.

والسبب في هذا أن العلماء اعتنوا بأبواب المترادفات وهذا هو الأصل، باعتبار أن لفظ القرآن عام وليس بخاص, والعناية بأسباب النزول تعطي طالب العلم معرفة لسياق الحكم الذي أنزله الله جل وعلا وفهم الصحابة عليهم رضوان الله تعالى لذلك السياق لا أن تزيد حكماً لديهم, وذلك لسلامة اللسان وكذلك الفصاحة والبيان التي وهبهم الله جل وعلا إياها, فليسوا

بحاجة لمثل ذلك, لهذا يضعف لديهم العناية بأسباب النزول.

وكذلك أيضاً فإن أسباب النزول الخاصة التي يعتني بها الرواة باعتبار أن ذلك نزل بهم فيعتنون برواية ذلك وحكايته أنهم يعتنون بأسباب النزول إذا كانت في فرد أكثر من عنايتهم بسبب نزول عام, وذلك لأن سبب النزول الخاص مما يحفظ ويضبط, يحفظه الراوي وكذلك من يتصل به نسباً.

الاعتناء بمعرفة الأنساب في أسانيد أسباب النزول

وهذا من الأمور والقرائن التي ينبغي لطالب العلم أن يعتني بها: أن سبب النزول إذا جاء عن راو من الرواة أنه نزل فيه هذا الحكم من كلام الله جل وعلا أن يعتني بمعرفة نسبه, وهذا له دلالة على مسألة الترجيح في أبواب التصحيح والتضعيف.

ومن قرائن التعليل عند العلماء في كلامهم على الأسانيد أنهم ينظرون إلى الأسانيد وأنساب الرواة فيها, سواء كان من النسب الذي يرجع فيه الإنسان أباً عن جد, وسواء كان من النزول والصعود, أو كان عن طريق النسب والمصاهرة, فإنهم ينظرون إلى ذلك باعتبار أن ثمة شرفاً بهذا المنزل بخصيصة فلان, ولهذا أبي بن كعبلما قال له النبي عليه الصلاة والسلام: (إن الله عز وجل يبلغك السلام, فقال: أسماني؟ قال: نعم, فبكى) , يعني: أن له أثراً على الإنسان.

ويعتني به من كان يتصل به بنسب وسبب, يعتني بذلك أنه نزل في جدنا أو في أبينا ونحو ذلك, والأئمة قد اعتنوا بذلك, اعتنى بهذا ابن إسحاق كما في كتابه السيرة, فيذكر الأنساب، فيقول: هذا الذي نزل به كذا, ومن ذريته فلان.

فإذا وجدت من يحكي سبب النزول من الرواة من التابعين وحكمه مرسل بالنسبة لنا من جهة الرواية, ولكن الذي ذكر أنه نزل به هو جده أو يكون من أهل بيته, أو من عمومته ونحو ذلك أو من قبيلته، فإن هذا من دلالات التقوية والتصحيح, وهذا من الأمور المهمة.

وكذلك أيضاً ممن اعتنى بهذا مقاتل بن سليمان في كتابه التفسير وهو مطبوع, فإذا ذكر سبب النزول فإنه يذكر الرجل الذي جاء عليه ذلك الحكم والسبب, ثم يذكر نسبه, فأنت إذا عرفت نسب من نزل به الحكم أو نزلت به الآية فانظر إلى ذلك الإسناد ومن رواه, فإذا كان يتصل به بنسب وسبب وهو من أهل العدالة في ذاته, ولو كان مرسلاً فإن هذا من قرائن التقوية والتصحيح.

وذلك أن الراوي إنما يروي عن أهل داره وبيته, وإن لم يسمهم, فإن الراوي إذا كان له سلسلة معروفة يروي عن أبيه, ثم أسقط أباه وروى عن جده فالأغلب أنه روى عن أهل الدار. وهذا من الأمور المهمة التي ينبغي لطالب العلم أن يعتني بها.

عناية أهل البلدان بأسباب النزول وتقديمهم في ذلك

وأما ما يتعلق بمسألة تقديم البلدان الأخرى في أسباب النزول على غيرها, فيقال: إن تقديم البلدان إذا عرفنا تقدم أهل الحجاز سواء كان مكة والمدينة في أسباب النزول, فإن بقية البلدان على حد سواء, لا تتباين في ذلك, إلا أن أهل الكوفة هم أقل الناس عناية بأسباب النزول, وكذلك أيضاً من جهة الضعف هم أقرب إلى الضعف من غيرهم؛ لأنهم لا يعتنون بالتخصيص, وأسباب النزول هي من قرائن تخصيص بعض المعاني, وإنما يعتنون بإحالة الألفاظ إلى مدلولها من لغة العرب, فهم يجنحون إلى التعميم, وذلك لا يتوافق مع أصولهم, ولهذا عنايتهم في ذلك بأسباب النزول ضعيفة, وهذا على سبيل العموم في مدرسة العراق مدرسة أهل الرأي, وإن كان أهل البصرة أخف منهم في ذلك, وأهل الشام فوقهم مرتبة, وكذلك أهل مصر وأهل اليمن.

ومرجع ذلك ومرده هو إلى معرفة طبقات الشيوخ, وكذلك مراتبهم في هذا, فإن طالب العلم إذا كان من أهل الإحاطة والدراية في ذلك كان من أهل التسديد في الأحكام.

مصنفات الأئمة في أسانيد أسباب النزول والاستفادة منها

وأما أن يعمد طالب العلم إلى كتاب معين بعينه فيريد أن يأخذ منه الصحيح في أسباب النزول فإن هذا معدوم, ولا يوجد كتاب من الكتب اعتنت بأسباب النزول الصحيحة مسندة عن مؤلفها إلى رسول الله ﷺ ككتابي
الصحيحين: البخاري و مسلم وأمثالها, كصحيح ابن خزيمة و ابن حبان ونحو ذلك, وإنما يوجد كتب متأخرة قد اعتنت بهذا الأمر.

وسبب عدم عناية العلماء بذلك، يقال: إن العلماء من جهة لم يوردوا ويصنفوا كتباً في التفسير واشترطوا في ذلك الصحة على الإطلاق إلا ما كان من بعض إطلاقات ابن أبي حاتم في كتابه التفسير, وعليه مؤاخذات في هذا الإطلاق في بعض المواضع, وإن كان هو أمثل من غيره وأدق.

والسبب في ذلك أن تعامل العلماء مع مرويات التفسير ومنها أسباب النزول هو دون التعامل مع أحاديث الأحكام، ما يتعلق في أصول الديانة وما يتعلق في الأحكام الفقهية؛ فإنهم يتساهلون في ذلك أكثر من تساهلهم في أبواب الأحكام, ولهذا اعتنى الأئمة بأحكام الدين, فصنعوا في ذلك الصحيح واعتنى الأئمة بهذا.

ولكن يقال: إن طالب العلم ينبغي أن يعتني بأسباب النزول في الكتب التي اعتنى الأئمة بصحتها إسناداً, وهذا كالصحيحين، وكذلك ما يليها قوة كالسنن الأربع وأمثالها, وثمة رسالة في أسباب النزول في الكتب الستة رواية ودراية, وقد جمعت في هذا،

وهي من أمثل المصنفات لأحد الفضلاء من المعاصرين, وهي رسالة جيدة في بابها يحسن الرجوع إليها في هذا الباب.

وإن كان الحكم فيها قد لا يتسق في بعض الأحيان مع نسق ونفس طرائق الأئمة الأوائل, وفيها شيء من التشدد في بعض الأبواب والتساهل في بعضها, وهذا يرجع فيه إلى طرائق الأئمة في أبواب التعديل. وثمة رسائل أيضاً عند بعض المتأخرين في هذا يأتي الإشارة إليها بإذن الله تعالى.

طرائق الأئمة في أبواب التصنيف في هذا, فمنهم من اعتنى بالجمع والإكثار في كل ما ورد أنه سبب للنزول, وذلك كالإمام الواحدي في كتابه أسباب النزول, فإنه جمع فأوعى, وأكثر من ذلك، حتى إنه أورد في ذلك أسانيد فيها ظلمة ونكارة, وفيها من الوضاعين والكذابين وكذلك من المجاهيل ما ينبغي لطالب العلم أن يحترز من ذلك, وأن يعمل في الأسانيد على الطريقة التي تقدم الكلام عليها.

كذلك أيضاً في هذه المصنفات من اعتنى بأسباب النزول ولكن لا أعلمه موجوداً ككتاب علي بن المديني عليه رحمة الله, وهو لو وجد سيكون باباً من أبواب العلل, ومدرسة في أبواب التعامل مع علل أسانيد التفسير, وكذلك علل أسباب النزول, وهو فيما يظهر كعادة مصنفه الدقة في التعامل مع المرويات، سواء كانت في أبواب التفسير أو في غيرها.

كذلك ثمة مصنفات في هذا ككتاب العجاب للحافظ ابن حجر عليه رحمة الله، وقد اعتنى بالجمع والإكثار من ذلك, وقد استفاد أيضاً من الواحدي فائدة ظاهرة في جمعه لذلك, وقد زاد عليه أشياء, ولكن أيضاً يعوزه في ذلك الدقة في أبواب أحكام العلماء على تلك المرويات، فكان فيه ثمة جملة من التساهل, وحكاية جملة من الأسانيد وذكرها مما لا يصح, أو جملة هي في عداد المنكر والضعيف.

كذلك في كتاب الواحدي وكتاب الحافظ ابن حجر ذكر أسباب النزول ما لا يندرج تحت هذا الباب, وإنما هو من أبواب المناسبات وهو ما تقدم الكلام عليه في النوعين, في قولنا: إن أنواع أسباب نزول آي القرآن هي على نوعين:

أسباب عامة, وذلك بمعرفة الحال التي كانت عليها في زمن رسول الله ﷺ, وكذلك السنة التي كانت فيها, وأحوال الناس من جهة الرخاء والشدة والغنى والفقر, وكذلك أيضاً معرفة مراتبها من جهة الأحكام, فيأتي في بعض كلام السلف، فيقول: نزلت في كذا وكذا، يعني: أن حكمها تضمن كذا وكذا ولا يتضمن غيره, فإنهم يوردونه في هذا الباب, وهذا ما لا يدخل في بابنا, باعتبار أن ثمة أصلاً متقرراً أنه ما من آية من آي القرآن إلا ولها سبب نزول, فإذا كان لها سبب نزول فإن التوسع في ذلك مما لا حاجة إليه، إلا ما جاء في كلام بعض الصحابة عليهم رضوان الله تعالى في قولهم: إنها نزلت في كذا وكذا, هي أرفع مرتبة من بيان الحكم المتضمن للآية, وأظهر أيضاً في أبواب الرفع إلى رسول الله ﷺ.

وأما النوع الثاني: وهو سبب النزول المخصوص بفرد أو جماعة ونحو ذلك, فإن هذا مما يدخل في بابنا, وهو المراد في كلامنا على

أمثال هذه المرويات ونحوها, وثمة مصنف أيضاً في هذا وهو ضعيف أسباب النزول وصحيح أسباب النزول لأحد الأزاهرة، صنفه في مجلدين، وقد جمع فيه أسباب النزول الضعيفة وأسباب النزول الصحيحة بحسب رأيه, وهي محاولة جيدة أيضاً في هذا.

وثمة كتاب الصحيح المسند في أسباب النزول للوادعي, وفيه نوع تشديد في بعض الأبواب, وتساهل في بعض الأبواب, وهذا مرده إلى عدم إعمال قواعد الأئمة في التفريق بين النسخ المروية في أسباب النزول وفي التفسير, وبين ما كان على ضبط الصدر, وأن العلماء يفرقون بين هذا وهذا, مما ينبغي لطالب العلم عند التعامل مع المرويات أن يفرق بينها حتى لا يقع في أبواب الخلط في ذلك، ويخالف كلام الأئمة عليهم رحمة الله تعالى, إذا صححوا رواية فيضعفها, أو يضعفوا رواية فيصححها.

كذلك أن يفرق على المراتب التي تقدم الكلام عليها في ذلك, فيرجع في أبواب حكمه على أسباب النزول إلى ما تقدم تفصيله حتى يكون من أهل الدقة والعناية في ذلك.

صور تقوية أسانيد أسباب النزول

النظر إلى عمل راوي سبب النزول

ومن المسائل المهمة حتى يتبين لطالب العلم معرفة الصحيح والضعيف من أسباب النزول: أن ينظر إلى عمل من روى ذلك السبب من أسباب النزول, فإذا كان قد روى الراوي سبب نزول الآية كـعكرمة مثلاً، ثم روى قولاً موقوفاً عن عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى, فإن هذا مما يعضد المرسل.

إذا كان عكرمة يروي مرسلاً عن رسول الله ﷺ في سبب النزول, ثم روى موقوفاً يؤيد ذلك من قوله لا مقترناً بسبب النزول، فإن هذا مما يعضد ذلك القول.

كذلك إذا جاء عن مجاهد بن جبر سبب النزول ورواه مرسلاً, ثم جاء عنه القول موقوفاً أو روايته عن عبد الله بن عباس موقوفة, فإن هذا مما يعضد ذلك المرسل باعتبار أن ثمة قرينة تدل على أن هذا مرده إلى ذلك الإسناد, فيعضد هذا بهذا.

النظر في أقوال أصحاب الراوي لسبب من أسباب النزول

كذلك أيضاً من صور التقوية في مرويات أسباب النزول: إذا جاء خبر معلول في أسباب النزول أن ينظر إلى أصحاب ذلك الراوي, إذا جاء عن عبد الله بن عباس إسناد معلول في سبب نزول أن ينظر إلى أصحاب عبد الله بن عباس ؛ لأن عبد الله بن عباس له أصحاب يروون عنه, فينظر في أقوالهم في ذلك الموضع, ينظر إلى قول عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى ذاته على سبيل الانفراد في المعنى الذي تضمنه ذلك السياق من سبب النزول, وعلى سبيل الانفراد ينظر إليه حتى يقوى أو لا

يقوى، سبب النزول الوارد, ينظر في قول عكرمة, سعيد بن جبير , مجاهد بن جبر , علي بن أبي طلحة, وغيرهم في المرويات سواء المرفوعة عن عبد الله بن عباس أو الموقوفة, فإن هذا يعضد هذا.

كذلك من يروي عن عبد الله بن عباس ويعتني بالنقل عنه ولو لم يسمعه, ثمة روايات عنهم مرسلة, عن النبي عليه الصلاة والسلام، ينظر في المرويات عن الضحاك فإنه يروي عن عبد الله بن عباس ولم يسمع منه، إذا جاء مرسلاً عنهم وجاء عن غيرهم عن عبد الله بن عباس فإنه يعضد هذا.

كذلك أيضاً ما جاء فيمن يرسل عن عبد الله بن عباس كـالسدي وكذلك أيضاً عطاء الخراساني فإنهم يرسلون عن عبد الله بن عباس , هؤلاء إذا رووا مرسلاً عن رسول الله ﷺ سبب نزول ينظر أيضاً إلى المرويات الأخرى من أصحاب عبد الله بن عباس الذين لقوه, فإن هذا مما يعضد تلك المرويات التي وقفنا عليها, وترددنا في صحتها وضعفها.

وهذا من القرائن التي ينبغي لطالب العلم أن يرجع إليها.

النظر في مصنفات أهل الحديث التي تضمنت أسباب النزول

من الأمور المهمة في ذلك, وهو تفصيل عما تقدم الكلام عليه, وهو أن الأئمة قد صنفوا جملة من المصنفات في أبواب التفسير تضمنت أسباب نزول, فـالبخاري في كتابه كتاب التفسير متضمن في كتاب الصحيح, فيه جملة من أسباب النزول, إذا رجع إليها طالب العلم يجد أن البخاري قد اعتنى بأسانيد معينة في أسباب النزول فحرص على إخراج المرويات التفسيرية فيها، فيأخذ منها قواعد في أبواب التصحيح والتضعيف, ويأخذ منها قواعد في أبواب الإعلال، فإنه تارة يعل بصيغة التمريض, أو تارة يورد الأصح, ثم يورد بعد ذلك ما كان دونه مرتبة, فإنه يستأنس بأمثال هذه الطريقة.

فإن البخاري في إيراده لمرويات التفسير وخاصة أسباب النزول يحتمل أن ذلك على شرطه من وجه, أن ما كان من أسباب النزول تقدم أن العلماء ومنهم من يحكي الإجماع أن له حكم الرفع, وما كان له حكم الرفع فإنه على شرط البخاري بخلاف الموقوفات, وكذلك أيضاً بخلاف المقطوعات والمعلقات, واعتبار أن البخاري قد سمى كتابه الجامع المسند المختصر من سنن رسول الله ﷺ.

فما لم يكن عن النبي عليه الصلاة والسلام فإنه لا يدخل في شرط البخاري من جهة التشديد, وإن جاء في بعض أسانيد الموقوفات أنها على شرط البخاري، فيقال حينئذ: إن مراد البخاري عليه رحمة الله بهذا الإيراد الاستدلال، أنه لا يوجد في هذا الباب ما يعضد هذه المسألة وهذه الترجمة, وأورد الموقوف, كذلك أيضاً في أبواب التفسير إذا قلنا: له حكم الرفع فينبغي أن تجعل في مرتبة على الأقل بين الموقوف وبين المرفوع إلى رسول الله ﷺ، فيفرق بين هذا وهذا.

كذلك أيضاً في طرائق الأئمة الذين يعتنون بالأحاديث الصحيحة ويوردون في ذلك أسباب النزول, ومنهم من يعتني بالتفسير

في هذا كـابن خزيمة عليه رحمة الله, وله أثر في أبواب التفسير في بعض السياقات في أسباب النزول, وله تصحيح لبعض تلك المواضع.

العناية بكتاب التفسير لسعيد بن منصور

كذلك أيضاً من المواضع التي تلتمس فيها نقاوة الأسانيد كتاب سعيد بن منصور في كتابه التفسير، فله شيء من العناية بأسباب النزول, وكذلك أسانيده أنقى من غيره ممن هو دونه مرتبة ممن يروي أسانيد التفسير, بل يظهر والله أعلم أن أسانيد سعيد بن منصور هي أنقى من أسانيد ابن جرير الطبري في أسباب النزول خاصة, وإن كانا يشتركان في كثير منها, وذلك لأن شيوخ سعيد بن منصور هم أوثق وأجل وأعلى من شيوخ ابن جرير الطبري في كتابه الجامع, لهذا ينبغي لطالب العلم أن يأخذ كتب التفسير على مراتبها من جهة القوة, وكذلك أيضاً في أبواب العناية.

الاحتياط في التعامل مع الكتب المتضمنة لمرويات أسباب النزول

من المسائل المهمة عن الكتب المدونة في هذا: أنه لا يخلو كتاب من كتب التفسير من العناية بأسباب النزول, ولكن ينبغي لطالب العلم ألا يعلق ذهنه بكل ما يكتب, فأكثر ما يكتب في كتب المتأخرين الموسعة من أسباب النزول هو في عداد المعلول, ولا يمكن أن يعد الإنسان الأحاديث المروية في أسباب النزول لكثرتها؛ لأن فيها الضعيف والصحيح, وأما الصحيح فهي أشياء معدودة, فإن الإنسان إذا قرن هذه المقدمات في معرفة الكتب, كذلك أيضاً طرائق التعليل، كذلك أيضاً مراتب أسباب النزول, وقرنها أيضاً بالتفريق بين سور القرآن المكي والمدني ومواضعه أيضاً من جهة تراتيب النزول, استطاع حينئذ أن يميز الصحة من الخطأ, وكذلك الضعف, فإن ذلك له قرائن عديدة.

فإذا وجد إنسان سبب نزول في خبر مرسل عن رسول الله ﷺ, ولكنه لا يتناسب مع مضمون هذه الآية مكاناً, ولا يتناسب زمناً. أو كذلك أيضاً وجد ما هو أصح منه من وجه آخر أعلى منه وأقوى, فإنه يصحح ذاك ويضعف هذا، لاعتبارات ربما لا يستطيع أن يعبر عنها, لأن ذلك المرسل قد خالف ذلك المرسل, وذلك المرسل الأول قد وافقه أصحابه ممن روى عنه.

وينبغي أن يعلم أن الأئمة الذين يعتنون بأبواب الأحكام هم أدرى الناس بأسباب نزول آي الأحكام, والأئمة الذين يعتنون بتفسير الألفاظ هم أدرى الناس بأسباب نزول تفسير الألفاظ وهكذا, فنجد مثلاً سعيد بن جبير فإنه من أهل العناية بالأحكام, وأسباب نزول الأحكام وكذلك العلو والرفعة فيها, وأما أسباب النزول الواردة في أبواب الألفاظ, وكذلك أيضاً فضائل الأعمال, فإن مجاهد بن جبر مقدم في ذلك, و عكرمة مولى عبد الله بن عباس مقدم على هؤلاء في هذا وهذا باعتبار عنايته بهذين البابين:

الباب الأول: في أبواب الأحكام. الباب الثاني: في أبواب تفسير الألفاظ. ويلي بعد ذلك مرتبة ما يتعلق بأسباب النزول.

نسأل الله جل وعلا أن يوفقني وإياكم لمرضاته, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد.

الدرس الرابع

تروى الأسانيد عن الأئمة في أبواب التفسير كأسانيد مشتركة، منها ما يتعلق بفقه المعاني ومنها ما يتعلق بالأحكام ومنها ما يتعلق بأسباب النزول، ووردت جملة من الأسانيد في أسباب النزول منها المعلول ومنها غير المعلول، ومنها ما هو من النسخ ومنها ما هو من غير النسخ، ومن أهم تلك الأسانيد ما كانت إلى ابن عباس ﷺ وتلامذته، حيث كان لهم اعتناء كبير في هذا الباب، ثم ما كانت إلى ابن مسعود ﷺ وتلامذته.

جملة الأسانيد المروية في أسباب النزول وبيان حالها

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد, وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, أما بعد:

فقد تقدم التأصيل في تعامل العلماء مع الروايات سواء كانت النسخ أو غير النسخ, وهذا من الأمور المهمة التي يفهم على ضوئها ما سنتكلم عليه بإذن الله عز وجل من جملة الطرق المروية في أسباب النزول, وكذلك أيضاً ما يتعلق في هذا الباب.

وينبغي أن يعلم أن أسباب النزول لها صلة في أبواب التفسير باعتبار أخذ القرائن في أبواب التعليل والتصحيح, كذلك أيضاً في الموقوفات من جنسها فيما يروى خاصة في أبواب الأحكام, وأبواب المعاني, فإن ذلك له أثر من جهة الصحة والضعف, وكذلك أيضاً له أثر من جهة الترجيح عند التعارض.

وهذا ما ينبغي لطالب العلم أن يكون على عناية وبينة فيه.

ثمة مرويات كثيرة في الأسانيد يذكرها العلماء في الكتب المصنفة على أبواب الأسانيد, وتقدم أيضاً الإشارة إلى أهم هذه المصنفات, وذكرنا أن أصح ما جاء في ذلك من الكتب بقصد مصنفه ذلك واشتراطه له هو تفسير ابن أبي حاتموكذلك تفسير ابن جرير و عبد بن حميد و ابن المنذر والبغوي , وكذلك تفسير سعيد بن منصور عليهم رحمة الله.

الأسانيد التي تروى عن الأئمة في أبواب التفسير هي أسانيد مشتركة, منها ما يشترك مع سائر الأسانيد التي تروى في أبواب التفسير, في أبواب فقه المعاني, أو الأحكام, أو ما يتعلق بأسباب النزول, منها: ما يرد هنا وهنا, ونحن نورد بإذن الله جل وعلا جملة من الأسانيد الواردة في ذلك في أبواب أسباب النزول, ونبين المعلول منها وغير المعلول, وما كان من النسخ وما لم يكن من النسخ.

الإسناد الأول

الإسناد الأول: ما يرويه ابن جرير الطبري وغيره أيضاً من حديث محمد بن سعد بن الحسن عن عمه عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عباس عن رسول الله ﷺ. وهذا تارة يكون موقوفاً على عبد الله بن عباس , وتارة يكون مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

و محمد بن سعد هو محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي , ويروي عن عمه عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى, وهذه النسخة مكتوبة وليست محفوظة, والدليل على ذلك أنابن جرير الطبري وابن أبي حاتم في كتاب التفسير ربما يوردان هذه الرواية فيقولان: حدثنا محمد بن سعد بن محمد العوفي فيما كتبه.

يعني: أن ذلك نسخة وليس بمحفوظ. وهذا يفيدنا أن الأسانيد التي تروى بأسباب النزول بمثل هذا أنها نسخ وليست محفوظة, والتعامل معها يكون بعدم النظر إلى ضبط الراوي, وذلك أن الراوي مجهول, وفي بعض آبائه ضعف كـعطية العوفي .

والجهالة في ذلك لا تضر؛ لأن مجموع المتون الواردة في ذلك مستقيمة, والمخالفة في ذلك تكون في النادر القليل, كذلك أيضاً لكونها من أهل بيت يروي بعضهم عن بعض, فإذا روى بعضهم عن بعض فإن هذا من قرائن القبول. وذلك يظهر في رواية الواحد منهم عن أبيه عن جده, وأهل الدار أعلم بضبط مرويات من فيها.

كذلك قد اعتنى العلماء بهذه النسخة, وأكثروا من روايتها, ولم يتكلموا عليها برد وإبطال, وإنما أكثر من الرد عليها والإبطال المتأخرون, وهذا لا يجري على نسق وطرائق الأوائل.

الإسناد الثاني

الإسناد الثاني: ما يرويه عبد العزيز بن سعيد عن موسى بن عبد الرحمن الثقفي عن الحكم بن أبان عن عكرمةأو سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس , تارة يروى موقوفاً, وتارة يروى مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا الإسناد يظهر أنه محفوظ وليس مكتوباً, وعلى هذا فهو معلول.

وذلك لتفرد موسى بن عبد الرحمن الثقفي , وهو ممن لا يحتج به, وكذلك تلميذه في ذلك عبد العزيز بن سعيدممن تفرد بهذه الرواية عن موسى بن عبد الرحمن الثقفي , وعلى هذا يقال: إن هذا الإسناد مما لا يصح في أسباب النزول.

الإسناد الثالث

الإسناد الثالث: ما يرويه حجاج بن محمد عن ابن جريج عن مجاهد بن جبر , تارة يرويه عن عبد الله بن عباس, وتارة يرويه مرسلاً, وتارة يكون من قوله, وهذا إسناد ضعيف, فإنه تفرد به حجاج عن ابن جريج , و حجاج ممن لا يحتج به.

الإسناد الرابع

وكذلك أيضاً من الأسانيد وهو الإسناد الرابع ما يرويه الأئمة في هذا, وممن يكتب في هذا ابن جرير الطبريوكذلك ابن أبي حاتم من حديث عبد الله بن صالح كاتب الليث , عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحةعن عبد الله بن عباس , تارة عن رسول الله ﷺ, وتارة موقوفاً عن عبد الله بن عباس وهو الأكثر.

ورواية علي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس هي نسخة, وفيها من جهة رواتها علل, وذلك أن هذا الإسناد يتفرد به عبد الله بن صالح وهو مضعف, وفي حفظه شيء, وهو كاتب الليث، ويرويه عن معاوية بن صالح , وهو صالح صدوق, ويرويه عن علي بن أبي طلحة، و علي بن أبي طلحة أكثر بالرواية عن عبد الله بن عباس , وروايته عنه نسخة.

وذلك أن الأئمة قالوا بإثبات كونها نسخة، قد نص على هذا الإمام أحمد كما ذكره عنه أبو بكر النحاس في كتابه التفسير في سورة الحج, فإنه قد أسند عن الإمام أحمد عليه رحمة الله أنه قال: صحيفة بمصر لو سافر إليها الرجل ما كان ذلك كثيراً, يرويها علي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس.

ورواية علي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس يعلها بعضهم بعلل, منها:

أن علي بن أبي طلحة لم يسمع من عبد الله بن عباس , وإنما هي نسخة أخذها من غيره, والنسخة التي يرويهاعلي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس أخذها قيل: من سعيد بن جبير، وقيل: من مجاهد بن جبر , وقيل: من عكرمة , وقيل: من غيرهم. وقيل: إن النسخة التي رواها إنما أخذها من القاسم بن أبي بزة عن مجاهد بن جبر عن عبد الله بن عباس.

وعلى كل فنسخة علي بن أبي طلحة نسخة صحيحة, والمعلول فيها شيء يسير, وورد فيها جملة من أسباب النزول, وهي صحيحة, بل يقال: إن نسخة علي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس هي من أصح النسخ عنعبد الله بن عباس.

وثمة أسانيد لا تكون من النسخ أصح منها، كرواية مجاهد بن جبر عن عبد الله بن عباس , في كثير منها مرويات, وبعضها أيضاً نسخة عن عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى.

الإسناد الخامس

الإسناد الخامس في هذا: ما يرويه محمد بن مروان السدي عن الكلبي عن أبي صالح , أو أبي مالك عن ابن عباس عليه رضوان الله تعالى.

الإسناد السادس

الإسناد السادس: ما يرويه السدي عن الكلبي عن أبي صالح , أو أبي مالك , وعن مرة عن عبد الله بن عباس.

الإسناد السابع

وتارة وهذا الإسناد السابع: عن ناس من أصحاب رسول الله ﷺ, وهذا الإسناد معلول بــالسدي و الكلبي , و الكلبي في روايته لهذا الحديث عن أبي صالح وأبي مالك عن عبد الله بن عباس ممن لا يحتج به, وقد قال غير واحد باتهامه بالكذب, وحينئذ الطعن في عدالته مما يسقط أيضاً مروياته حتى في أبواب ضبط الكتاب.

وعلى هذا نقول: إن ما جاء عن الكلبي لا يخلو من حالين:

الحالة الأولى: المرويات المنقولة عن غيره وهي معلولة لا تصح.

المرويات التي تروى عنه من قوله, فيكون حينئذ من تفسيره, وهو من علماء التفسير, لكنه كثير الوهم والغلط حتى اتهم بالكذب, ولكنه في ذاته مفسر, والمفسر لا يستطيع أن يخالف المعنى اللغوي.

وعلى هذا يقال: إن شذوذه في ذلك يمكن أن يعرف ويضبط, ولا يمكن أن يخرج عن النسق, وكذلك طرائق الأئمة الذين يخالفونه في ذلك.

الإسناد الثامن

الإسناد الثامن في هذا: ما يرويه أسباط بن نصر , و أسباط بن نصر يروي جملة من الأسانيد, تارة يرويها عنالسدي وهو الكبير, وتارة يرويه عن غيره, والعلة فيه, وذلك أنه مضعف.

بعض العلماء يقول: إن رواية أسباط بن نصر سواء في أسباب النزول أو في غيرها مما يغتفر؛ لأنه من النسخ, وهذا محتمل.

الإسناد التاسع

الإسناد التاسع: ما يرويه جماعة عن الضحاك عن عبد الله بن عباس , وهذا يروى من جملة طرق عن الضحاكعن عبد الله بن عباس , وهذا معلول, والعلة في ذلك أن الضحاك لم يسمع من عبد الله بن عباس كما نص على هذا الأئمة كــشعبة بن الحجاج , و أبي زرعة , و الدارقطني وغيرهم, وروى الضحاك عن ابن عباس جملة من أسباب النزول, وهذا لا يصح.

وما روى عنه من أسباب النزول يعضد بأحوال: إذا كان من قوله, أي: من قول الضحاك أن آية كذا نزلت في كذا من غير أن يسنده، يعضده ما يروى من قول أصحاب عبد الله بن عباس كـعكرمة و سعيد بن جبير ومجاهد بن جبر وغيرهم. إذا جاء على هذا النحو فإنه يعضد ذلك, وإذا جاء أيضاً من قول عبد الله بن عباس يعضده أيضاً, ويؤكد بعضها بعضاً. وما جاء عنه من أقواله في التفسير من ذاته فهو أيضاً من المفسرين, فتفسيره من قوله أقوى من تفسير غيره.

الإسناد العاشر

الإسناد العاشر: ما يرويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه, تارة يكون موقوفاً على أبيه, وتارة يرويه عن غيره, يرويه زيد بن أسلم عن أحد الصحابة, والعلة في ذلك عبد الرحمن بن زيد بن أسلم , فروايته عن أبيه بعض الناس يجعلها نسخة في التفسير, وبعض الناس لا يجعلها نسخة, بل يقول: إنها من المحفوظ. وكونها نسخة محتمل, و عبد الرحمن بن زيد مضعف ولا يحتج به من جهة حفظه.

الإسناد الحادي عشر

الإسناد الحادي عشر: ما يرويه عطاء الخراساني عن عبد الله بن عباس , تارة يكون مرفوعاً, وتارة يكون موقوفاً على عبد الله بن عباس , و عطاء الخراساني لم يسمع من عبد الله بن عباس التفسير, والرواة عن عبد الله بن عباس في سائر المرويات ممن اسمه عطاء ثلاثة: عطاء بن أبي رباح , و عطاء بن يسار , و عطاء الخراساني.

وكيف تميز هذه الروايات في حال الإبهام؟

نقول: إذا كان في التفسير فهو عطاء الخراساني , هذا هو الأصل, وإذا كان في أبواب الأحكام وعلى الأخص في أبواب المناسك فإنه عطاء بن أبي رباح , و عطاء بن يسار في الأغلب يسمى.

وأصح مرويات من اسمه عطاء في هذا هو عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس , وهو من أهل الحفظ والإمامة والدراية, وينبغي العناية بمرويه هذا وغيره.

الإسناد الثاني عشر

الإسناد الثاني عشر: ما جاء عن عبد الله بن مسعود عليه رضوان الله تعالى, ويروى عن عبد الله بن مسعود في ذلك الإسناد الذي تقدم من حديث مرة عن عبد الله بن مسعود وغير ذلك, كما جاء عن عبد الله بن مسعودما يرويه الثقات من أصحابه, كـأبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

الإسناد الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر

الإسناد الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر: كذلك علقمة و الأسود و أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود , وهذه جملة من الأسانيد وهي أسانيد صحيحة من جهة الأصل, وهي أدق أسباب النزول لو صح الإسناد إلى من رواه عن عبد الله بن مسعود عليه رضوان الله تعالى؛ وذلك أن أصح الأسانيد في أسباب النزول هو ما جاء عن عبد الله بن مسعود .

وتقدم معنا أن أكثر الصحابة عليهم رضوان الله تعالى عناية بأسباب النزول هو عبد الله بن عباس , ولكن لماذا قلنا: إن أصح ما جاء في هذا عن عبد الله بن مسعود ؟

قلنا في ذلك؛ لأن عبد الله بن مسعود متقدم, وهو من طبقة كبيرة, وقد توفي في عام اثنين وثلاثين للهجرة, قبل انصرام عقد الخلفاء الراشدين في الخلافة الراشدة, وكان أدرك من رسول الله ﷺ ما لم يدركه عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى, وثمة مرويات في أسباب النزول يعتني بها, ولهذا قال عبد الله بن مسعود كما رواه مسروق عنه: ما من آية في كلام الله جل وعلا إلا وأنا أعلم فيما نزلت, وكيف نزلت, ولو أني أعلم أحداً من الناس أعلم مني بكتاب الله جل وعلا تبلغه الإبل لذهبت إليه.

وهذا فيه إشارة إلى عنايته بمواضع الآي, وقد يكون هذا متضمناً للدقة في العلم, وكذلك أيضاً إشارة إلى الإحاطة، وإلا فإنه ما كل ما جاء في القرآن من ألفاظ وأحكام له أسباب محددة معروفة, ولكن لعل المراد بذلك هو النوع الأول مما تقدم من معرفة أسباب النزول، وهو المعنى العام والمستفيض من بيئة الناس وأحوالهم، فإنه يعرف المواضع وتراتيب الأحكام. وهذا ما ينبغي لطالب العلم أن يعتني به.

الإسناد السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر

وقد يقال الإسناد السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر: ما جاء عن أبي بكر و عمر وعثمان و علي , وهذه لا يكاد يصح منها شيء عن رسول الله ﷺ, يوجد آحاد قليلة, ولكن ثمة مرويات كثيرة عند المتوسعين في أبواب أسباب النزول عن هؤلاء الخلفاء الراشدين عليهم رضوان الله تعالى، وهي معلولة ولا تصح.

والعلة في ذلك كما تقدم الإشارة إليه: أن الأئمة من الصحابة الكبار لم يكن ثمة حاجة إلى ما يسمى بأسباب النزول في زمنهم, وإنما الحاجة إلى العمل, وذلك لأن القرآن محكم, وأن الحاجة إلى أسباب النزول في زمن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى هي في حال ورود الخلاف على سياق آية ومعنى حكم.

وسياق الآية ومعنى الحكم لم يكثر الخلاف فيه إلا في زمن التابعين, وفي بعض البلدان قبل وصوله إلى بلاد الحجاز كالعراق والشام وخراسان ومصر ونحو ذلك؛ لبعد الناس عن لغة العرب ظهر فيهم الخلاف, وظهرت الحاجة إلى ما يعضد تلك المعاني الصحيحة مما يسمى بأسباب النزول من دفع دعاوى التخصيص, وكذلك أيضاً دفع بعض المعاني بعدم إغلاقها وتقييدها على

نحو باب من الأبواب, وهذا ما ينبغي لطالب العلم أن يكون على بينة ودراية فيه.

الإسناد العشرون

ثمة رواة وهذا قد يقال: إنه الإسناد العشرون: عن بعض الصحابة, يرد فيه بعض الأسانيد المروية في أسباب النزول, وهذا يروى عن زيد بن ثابت عليه رضوان الله تعالى, وكذلك يأتي عن أبي بن كعب في بعض أسباب النزول, وهي قريبة من جهة الضعف فيما جاء عن الخلفاء الراشدين الأربعة, وهي أوهى ما جاء في أسباب النزول.

وذلك لانشغال هؤلاء بالأحكام, وانشغال هؤلاء أيضاً برواية القرآن وضبطه على وجهه وتبليغه للآخرين, كذلك وجوه القراءة فإنهم قد اعتنوا بذلك أكثر من عناية غيرهم.

فإن عبد الله بن عباس و عبد الله بن مسعود قد اعتنوا بالأحكام أكثر من العناية بوجوه قراءات العرب ولسانهم, وأما ما جاء عن أبي بن كعب وزيد بن ثابت فإنهم قد اعتنوا بالقراءات أكثر من غيرهم, فجاء المنقول في ذلك عنهم أكثر, ولهذا المروي عنهم في أسباب النزول أقل من غيره صحة, وإن كان ثمة أفراد من الأسانيد قد أخرجها صاحبا الصحيح كـالبخاري و مسلم , ولكنها أفراد معدودة لا تشكل باباً لديهم في هذا العلم.

وذلك أيضاً لعلو كعبهم في أبواب الاستنباط والمعاني مما لا يحتاجون إليه في بيان الخلاف ونحو ذلك, ثم إن الخلاف أيضاً لم يظهر في زمنهم كظهوره في زمن الآفاقيين ممن ذهب إلى جملة من البلدان ونحو ذلك, فإنه كان ممن يختص بنشر المعاني من غير ورود مخالف عليه.

الإسناد الحادي والعشرون

الإسناد الحادي والعشرون في هذا, منها أسانيد نازلة في هذا والعلة في ذلك متأخرة كما يرويه حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن عبد الله بن عباس , تارة عن رسول الله ﷺ, وتارة موقوفاً على عبد الله بن عباس، والعلة في ذلك من حفص بن عمر العدني فإنه لا يحتج به, وكما تقدم الكلام عليه أن ثمة مرويات في أسباب النزول تقف على عكرمة مولى عبد الله بن عباس , وثمة مرويات تكون عن شيوخه, وأن ما كان موقوفاً على عكرمة مولى عبد الله بن عباس فهو أصح وأدق مما يرفعه إلى غيره, وذلك لشدة احتياطه في أسباب النزول عليه رحمة الله, فإنه من أهل الاحتراز والدراية في ذلك.

ونعلم أن ما جاء من أسباب النزول عن عكرمة مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ من أبواب الإرسال فإنه أدق من الموقوفات على عبد الله بن عباس، والمقطوعات على عكرمة أدق من المرفوعات إلى عبد الله بن عباس, ونستطيع أن نقول باعتبار أن عكرمة مع كونه أكثر التابعين اختصاصاً في أسباب النزول: إن أقوى ذلك وأمثله ما جاء من قول عكرمة من جهة إضافة

الإسناد إليه, ويليه بعد ذلك ما كان موقوفاً على عبد الله بن عباس , ويليه بعد ذلك ما كان مرسلاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم, ويليه بعد ذلك ما كان مسنداً إلى رسول الله ﷺ باعتبار أن كثيراً من المتأخرين الذين يروون الأسانيد تارة يرفعون الموقوف والمقطوع ويسندونه كما جاء في جملة من الأسانيد التي تذكر هذه الروايات كرواية حفص بن عمر , فتجعلها مسندة إلى رسول الله ﷺ.

الإسناد الثاني والعشرون

الإسناد الثاني والعشرون في هذا: ما يرويه مُحَمَّد بن أبي مُحَمَّد عن مجاهد عن عبد الله بن عباس , وتارة يكون على مجاهد بن جبر موقوفاً, وتارة يكون مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

والعلة في ذلك في مُحَمَّد بن أبي مُحَمَّد , وهو شيخ مُحَمَّد بن إسحاق صاحب السيرة. ولا يحتج به، وذلك لجهالته وعدم استفاضة درايته في أبواب الفقه، وكذلك في أبواب التأويل.

وهذا الإسناد الذي يرويه مُحَمَّد بن أبي مُحَمَّد عن مجاهد بن جبر يظهر والله أعلم أنه لم يسمع من مجاهد بن جبرالتفسير, وذلك أن العلماء قد نصوا أن التفسير المروي عن مجاهد بن جبر لم يسمعه منه أحد, وإنما كان نسخة قد دفعها إلى القاسم بن أبي بزة فسمعت من غيره.

الإسناد الثالث والعشرون

و مجاهد بن جبر في روايته عن عبد الله بن عباس وله أسانيد في هذا, وهذا الإسناد الثالث والعشرون: ما يروى عن مجاهد بن جبر , وهي أسانيد:

أولها: ما يرويه ابن أبي نجيح عن مجاهد بن جبر , وما يرويه ابن جريج عن مجاهد بن جبر , وما يرويه الليث بن أبي سليم عن مجاهد بن جبر , وما يرويه سفيان عن مجاهد بن جبر.

نقول: إن من يروي التفسير عن مجاهد بن جبر فإنه يرويه بواسطة القاسم بن أبي بزة، قد نص على ذلك ابن حبان في كتابه معرفة رواة الأمصار, فإنه قد ذكر أن التفسير لم يسمعه أحد من مجاهد بن جبر , وإنما رووه عنالقاسم بن أبي بزة , والقاسم بن أبي بزة ضابط لكتابه, وهو ثقة في دينه, وعدل في روايته.

والمرويات حينئذ عنه تنظر في ذات الراوي، إذا كان ثمة واسطة بينه وبين القاسم فإن هذا يرد, وإذا لم يكن ثمة واسطة وإنما أخذ منه مباشرة كأكثر الرواة كابن أبي نجيح و ابن جريج وسفيان وغيرهم, فإنهم يروون هذا فيما يظهر عن القاسم بن أبي بزة , وربما كان لبعضهم واسطة كحال سفيان , وكذلك فإن ليث بن أبي سليم وإن كان ضعيفاً في ذاته فإنه يروي عن القاسم

بن أبي بزة مباشرة فإنه أدركه.

وعلى هذا ينبغي ألا ننظر إلى ذات الرواة من جهة ضبطهم في ذاتهم, وإنما ننظر إلى النسخ, فإذا صحت النسخة فإن الرواية الصحيحة إذا كان الإنسان من أهل الديانة, فليث بن أبي سليم له مرويات في أسباب النزول يرويها عن مجاهد بن جبر عن عبد الله بن عباس , وتارة تكون مرسلة من قول مجاهد بن جبر.

فعلى هذا نقول: إن ليث بن أبي سليم في روايته لأسباب النزول لا يخلو من أحوال:

الحالة الأولى: ما يرويه ليث بن أبي سليم عن مجاهد بن جبر , وما يرويه ليث بن أبي سليم عن غير مجاهد بن جبر.

ما يرويه عن مجاهد بن جبر عن عبد الله بن عباس أو عن مجاهد في ذاته فهو صحيح وهي النسخة التي تقدم الكلام عليها.

وما يرويه ليث بن أبي سليم عن مجاهد بن جبر عن غير عبد الله بن عباس فهي معلولة وليست هي من النسخة, وما يرويه ليث بن أبي سليم عن غير مجاهد بن جبر، فهذا ليس من النسخة, وما يرويه ليث بن أبي سليم عن مجاهد بن جبر في غير أبواب التفسير، فهذا ليس من النسخة, وهو معلول, وثمة جملة من الأخبار في هذا ترد بإعلالها بـليث بن أبي سليم.

تنبيهات لطالب العلم حول تقييده لأبواب النسخ

ولهذا ينبغي لطالب العلم في حال تقييده لأبواب النسخ أن يفرق –كما تقدم الإشارة إليه– بين ضبط الراوي وبين النسخة حتى يكون من أهل الإتقان والدراية في ذلك.

كذلك أيضاً أن يغلب على استعماله أن يكون من أهل الحكم في ذاته, وألا يلتفت إلى حكم غيره, لأنا لا نريد بهذا الكلام أن يكون طالب العلم ممن يعتد بذاته, ويقدم قوله على قول الأئمة في هذا, وإنما نقول: حتى يكون من أهل المراس والتدقيق في نقل المرويات, كذلك أيضاً أن يكون من أهل الحذق والخبرة والنقد.

فإن الأئمة الأوائل يشترطون فيمن أراد الدقة في أبواب العلل أن يكون من أهل الحفظ للرواة وكذلك المتون وطول المراس بالحكم على الأحاديث, وكذلك أيضاً طول إمعان النظر في التماس القرائن مما يولد في أسباب النزول, وكذلك أيضاً في ألفاظ المعاني, وما كان في الأحكام وغير ذلك, فإنه إذا كان من أهل الإكثار والدراية وفق وكان من أهل الاختصاص.

وينبغي أيضاً لطالب العلم أن يعلم أن ثمة مصنفات كثيرة لدى المتأخرين في أسباب النزول اعتنت بالتصحيح والتضعيف, وكثيراً من هذه المصنفات فيها من الأخطاء المنهجية وفيها أيضاً من الوهم والغلط, ومخالفة طرائق الأئمة النقاد, وكذلك من الحكم على ظواهر الأحاديث والأسانيد من غير إحاطة أو إعمال أي قرينة كانت فوقعوا في إعلال كثير من الأحاديث الصحيحة,

وكذلك أيضاً في تصحيح كثير من الأحاديث المعلولة, وأيضاً فإن هؤلاء أهملوا باب النسخ في أبواب التفسير وأبواب أسباب النزول على وجه الخصوص, ولم يعتدوا بها على الإطلاق, فينظرون إلى ترجمة الراوي ثم يعلون مرويه, وهذا مخالف لطرائق الأئمة عليهم رحمة الله.

ولهذا ينبغي أن تلتمس أحكام الأئمة في مواضعها, وقد بينا جملة من النسخ في ذلك في رسالة سميناها التقرير في أحكام أسانيد التفسير وهي مطبوعة.

أسأل الله جل وعلا لي ولكم التمام والسداد والإعانة, وأن يوفقني وإياكم لمرضاته, وأن يلهمنا الرشاد والصواب, وأن يجعلني وإياكم من الموفقين في القول والعمل, وأن يسلك بي وبكم منهجاً قويماً وصراطاً مستقيماً, إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد.

الأسئلة

التعامل مع الإسرائيليات

السؤال: يقول هنا: كيفية التعامل مع الإسرائيليات؟

الجواب: النبي عليه الصلاة والسلام حسم هذا الأمر، كما جاء في الصحيح قال: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج), ويقول النبي ﷺ: (إما حق فتكذبوهم فيه, أو باطل فتصدقوهم فيه) .

ولهذا الإنسان يروي ما جاء في هذا مما لم يخالف ما جاء عن رسول الله ﷺ, ولهذا نقول: لا حرج ما استقام المعنى.

زمن ظهور مصطلح الإسرائيليات

السؤال: يقول: متى ظهر مصطلح الإسرائيليات؟

الجواب: الإسرائيليات نسبة إلى بني إسرائيل, وبنو إسرائيل إنما سموا بذلك باعتبار أنهم من أبناء يعقوب, ومن ذرية يوسف عليه السلام, فـيعقوب باللغة العبرية يسمى إسرائيل, فكانت المرويات في ذلك منسوبة إلى أولئك القوم من اليهود والنصارى من الأحبار والرهبان.

معنى العناية بالألفاظ دون العناية بأسباب النزول

السؤال: يقول: ما معنى العناية بالألفاظ دون العناية بأسباب النزول؟

الجواب: العناية بالألفاظ هي ما يسمى مفردات المعاني, فنقول: مثلاً: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج:36] , نقول: وجبت نزلت أو سقطت, هذا ألفاظ, إذاً: لفظة ومعناها, وهذا يعتني به المصنفات الحديثة ما يسمى بمعاني مفردات القرآن.

أكثر المفسرين عناية بهذا الباب هو مجاهد بن جبر يعتني بذكر اللفظة ومعناها, وقد توسع في ذلك توسعاً كبيراً.

الحكم على حديث (مخموم القلب) وحديث أبي ضمضم

السؤال: هذا هنا يسأل عن حديثين: (مخموم القلب) و أبي ضمضم ؟

الجواب: حديث (مخموم القلب) لا بأس به, وحديث أبي ضمضم فيه ضعف.

أسأل الله جل وعلا لي ولكم التوفيق, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.